اتحاد المصارف المغاربية

المصارف المغاربية :
دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية

من انجار ظافر سعيدان، أستاذ في كلية "سكيما" للتجارة
بإعانة السيدة سناء الزواري، جامعة صفاقس.

تقرير 2018

اتحاد المصارف المغاربية

تقرير 2018

اهداف التقرير

أوضح الخبير الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر منذ أكثر من قرن أن " النبضات الاقتصادية الناجمة عن الحركات الصناعية والتجارية" هي نتيجة "تواطؤ" بين البنوك والشركات.
اذ انه بدون البنوك، لا يمكن للشركات الاستثمار أو الابتكار. فالبنوك إذا هي محرك النمو.
وتلعب البنوك المغاربية دوراً نشطاً في هذه الديناميكية للنمو الصناعي والتجاري.

الهدف من هذا التقرير هو تعزيز هذا الدور من خلال المواضيع السبعة التي سيقع تحليلها والتأكيد على اهمية مشاركة البنوك المغاربية، مع مراعاة القضايا الرئيسية مثل الابتكار والمرافقة والارشاد والأمن والامتثال، والتكامل المصرفي والإقليمي، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
وقد تم تناول المواضيع السبعة في سبعة فصول منفصلة.

اتحاد المصارف المغاربية

تقرير 2018

المواضيع المطروحة في التقرير

- الموضوع 1 – الوضع الراهن للأنظمة المصرفية المغاربية وتحديات الابتكار
- الموضوع 2 - البنوك المغاربية كدور فاعل في النمو الاقتصادي
- الموضوع 3 – الاقتصاد غير النظامي، والفساد، وصرف النقود ومكافحة غسل الأموال : التقدم المحرز في المغرب العربي
- الموضوع 4 - الخدمات المصرفية : القضايا والتحديات والتدابير لتحسين شمول الخدمات المالية
- الموضوع 5 - البنوك المشاركة في الديناميات الاقتصادية في المغرب العربي وأدوات تحقيق التكامل
- الموضوع 6 - التحديات الرقمية الكبيرة
- الموضوع 7 - المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك

المحتويات

الفصل 1 15
البيئة المصرفية المغاربية: أهم الاتجاهات 15
النمو والتضخم وبيئة الأعمال 16
التكامل والمبادلات 18
الابتكار والإدماج 21
عمل مجلس محافظي البنوك المركزية في بلدان اتحاد المغرب العربي..... 26
الفصل 2 29
البنوك المغاربية كجهات فاعلة في النمو الاقتصادي 29
توافر الائتمانات 30
تعزيز العلاقة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة 31
الفصل 3 37
نحو تعزيز الممارسات الجيدة والامتثال 37
القطاع غير النظامي 38
الفساد 39
الغش والتهرب الضريبي 42
صرف النقود وتبييض الاموال و الاقتصاد الموازي (الظل)..... 45
إدارة المخاطر في الاتفاقيات الدولية 50
الفصل 4 56
نحو إدماج مالي أفضل 56
الإدماج المالي: الحد من التفاوت والفقر 57
تقليل كلفة المدفوعات وتعزيز الشفافية 61

خدمات التجزئة المصرفية: إمكانات نمو وإدماج قوية 63
الفصل 5 65
البنوك في بلدان اتحاد المغرب العربي: وسيلة لتحقيق الادماج 65
الاستراتيجيات المصرفية العابرة للحدود للمصارف المغاربية 66
نظام تبادل المعلومات وتنسيق الدفوعات في بلدان اتحاد المغرب العربي 68
الفصل 6 73
التحديات الرقمية الرئيسية 73
مزايا الرقمية 74
تأثير العملة المشفرة وقواعد البيانات المتسلسلة على الاقتصاد 79
قواعد البيانات المتسلسلة في بلدان اتحاد المغرب العربي 85
قواعد البيانات المتسلسلة والتمويل الإسلامي: طفرة جديدة 86
الفصل 7 90
المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك 90
ما هي فوائد نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ 91
المسؤولية الاجتماعية والبنوك المغاربية 95
الخلاصة 105
الملحق الإحصائي 109

اتحاد المصارف المغاربية

تقرير 2018

قائمة الأشكال البيانية

الشكل 1-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في البلدان المغاربية بالنسبة المئوية..... 16
الشكل 1-2 التضخم ومعامل امتصاص تضخم إجمالي الناتج المحلي (٪ سنوي) 17
الشكل 1-3 الاتفاقيات التجارية الرئيسية الثنائية والتفضيلية 19
الشكل 1-4 التبادلات بين الأقاليم حسب الوجهة (بالنسبة المئوية)..... 20
الشكل 1-5 عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 بالغ) 26
الشكل 2-1 الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 30
الشكل 2-2 إجمالي الائتمان المحلي للبنوك المغاربية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).... 32

قائمة الجداول

الجدول 1-1 ممارسة الأعمال التجارية ومؤشر القدرة التنافسية في البلدان المغاربية في 2018..... 18
الجدول 2-1 عدد البنوك في المغرب العربي 21
الجدول 3-1 أفضل 10 بنوك في أفريقيا في 2018 22
الجدول 4-1 مؤشر الابتكار في القطاع المصرفي في المنطقة المغاربية في 2018 23
الجدول 5-1 الابتكار في البلدان المغاربية 24
الجدول 6-1 مؤشرات الادماج المالي في عام 2018 25
الجدول 3-1 مؤشر إدراك الفساد في المنطقة المغاربية 40
الجدول 4-1 مؤشر الابتكار في القطاع المصرفي المغاربي في عام 2017 58
الجدول 7-1 ترتيب البلدان المغاربية حسب انفتاحها على المسؤولية الاجتماعية للشركات 96

ملخص تنفيذي

يهدف هذا التقرير من خلال المواضيع السبعة التي نوقشت فيه الى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك المغاربية من اجل بروز المنطقة.

كما يركز على أهمية إشراك الجهات الفاعلة المصرفية في هذا المسار، مع مراعاة القضايا الرئيسية مثل الابتكار والدعم والمشورة، والأمن والامتثال، وكذلك الخدمات المصرفية والتكامل الإقليمي والمسؤولية والاجتماعية والبيئية.

ويشتمل التقرير على النقاط الرئيسية التالية:

1. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المغرب العربي 3.8٪ سنة 2018 مقابل 2.5٪ قبل عشر سنوات. وهذا النمو مستدام على الرغم من تغير السياق الدولي.

2. بشكل عام، أحرزت الوساطة المصرفية في المنطقة المغاربية تقدما بفضل صناعة مالية يصل حجم أصولها إلى 700 مليار دولار أمريكي. في المتوسط ، تتجاوز نسبة الائتمان المصرفي المخصص للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 50٪.

3. تعد مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال لمعايير الأمن الدولية وتعزيز رأس المال السهمي من الأولويات التي تمكن من إرساء إدارة مصرفية الجديدة ومن تعزيز الامتثال.

4. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب بمؤسسة مالية ما قد ترسخ في الاقتصادات المغاربية. ويمكن أن يسهم الإدماج المالي الذي توفره الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية في تعزيز التنمية الاقتصادية.

5. تحاول البنوك في المغرب العربي الكبير تقليل القيود على التكامل الاقتصادي. إنها تثمن الحركات المالية والمصرفية عبر الحدود، وذلك من خلال الترويج لاتفاقيات بين البلدان المغاربية للدفع بالعملة المحلية. وتجدر الإشارة هنا الى ان نظام المقاصة واعد جدا.

6. تستثمر البنوك المغاربية في الابتكارات التكنولوجية وتوفر هذه البنوك اليوم إمكانات كبيرة لاختبار مفاهيم جديدة والتحقق من فعاليتها على ارض الواقع، مثل الدفع بواسطة الهاتف النقال الذي فرض نفسه بسرعة.

7. وأخيرا، شرعت البلدان المغاربية في اتباع نهج يتسق مع المعايير الدولية. وتدور مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات حول الأسئلة التالية:

أ. حقوق الإنسان.

ب. علاقات العمل وظروفه.

ج. البيئة.

د. الممارسات العادلة، إلخ.

من هذا المنطلق، تهدف البنوك المغاربية إلى إرساء علاقة دائمة قائمة على الثقة مع عملائها. ولذلك فهي تقدم بشكل متزايد منتجات وخدمات شاملة وميسرة ومراعية لمصالح العملاء.

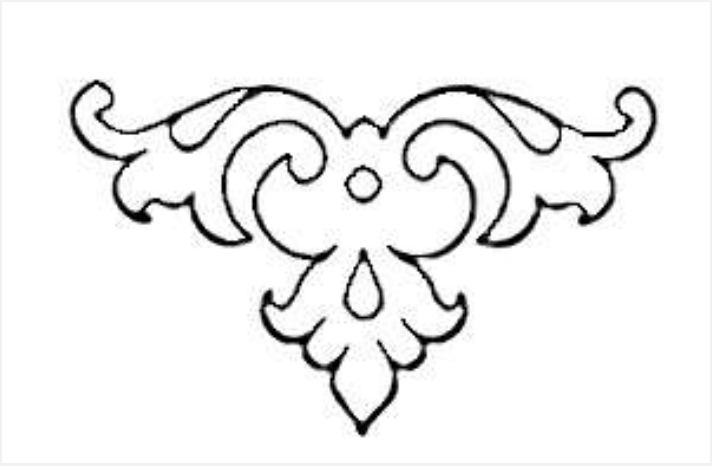

1 - البيئة المصرفية المغاربية: الاتجاهات الرئيسية

يحلل هذا الفصل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية انطلاقا من تقارير البنك المركزي والنشرات الإخبارية الفصلية. كما يبرز اهم الاتجاهات ويسلط الضوء على الابتكارات التقنية والمالية.

النمو والتضخم وبيئة الأعمال

بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب العربي 3.8٪ سنة 2018 مقابل 2.5٪ قبل عشر سنوات. ويتسم هذا النمو بالاستدامة على الرغم من سياق دولي متقلب. ويمكن تحسينه من خلال تعزيز عمق السوق المغاربي بشرط تكامل إقليمي مطرد ووفورات الحجم التي ستنجم عن ذلك.

في عام 2017، سجلت ليبيا معدل نمو بلغ 26.67 ٪ بفضل الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط لتلك السنة. كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي المرن في المغرب من 3.81 ٪ عام 2010 إلى 4 ٪ عام 2017. بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس وموريتانيا 1.7 ٪ و 1.9 ٪ و 3.5 ٪ على التوالي.

الشكل 1-1 نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في البلدان المغاربية بالنسبة المئوية (٪)

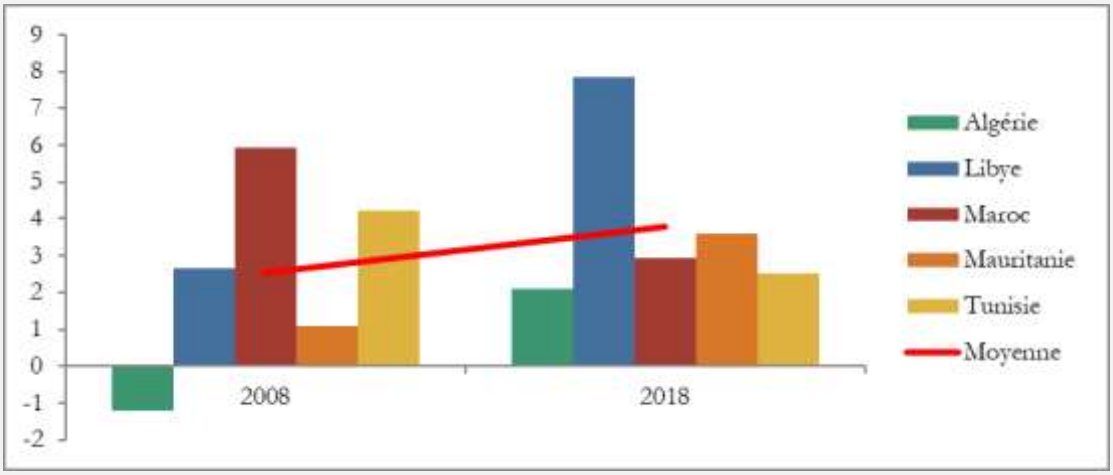

المصدر: البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي.

السيطرة على التضخم في المغرب العربي

انخفض متوسط التضخم في المنطقة المغاربية خلال الفترة 2008-2018 إلى 7.7٪ سنة 2018 مقارنة بـ 11.5٪ سنة 2008.

الشكل 1-2 التضخم، معامل انكماش لإجمالي الناتج المحلي (٪ سنوية)

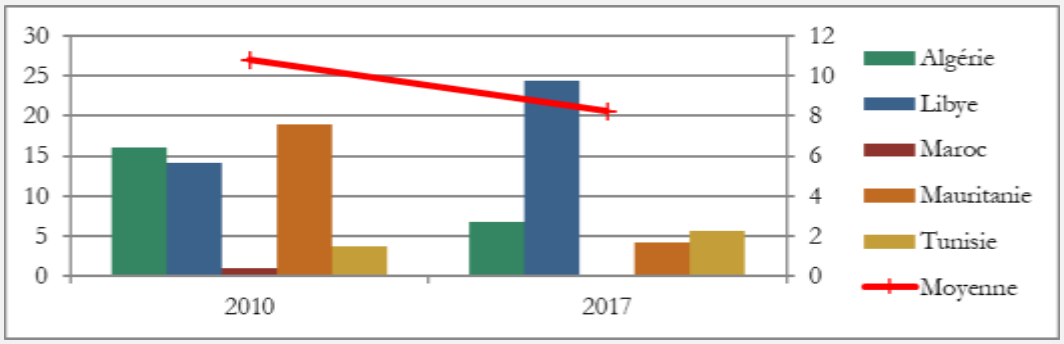

المصدر: البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي.

تحسن واضح في تصنيف تقرير "ممارسة الأعمال"

يقوم تقرير "ممارسة الأعمال" بقياس متغيرات بيئة الأعمال في 190 دولة. وتوفر المؤشرات الأساسية التي يتضمنها فرصة لدراسة بيئة الأعمال في كل دولة وتبين ما إذا كانت إصلاحات المؤسسات قد نجحت أم لا.

ويظهر التقدم المحرز في تصنيف "ممارسة الأعمال" ان معظم البلدان المغاربية قد أجرت تغييرات كبيرة لتحسين مناخ الأعمال لديها من خلال تخفيض معدل الضريبة على الأنشطة التجارية وإزالة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء مشروع تجاري، مع تبسيط الإجراءات الثقيلة المرتبطة بإقامته.

الجدول 1-1 ممارسة الأعمال ومؤشر القدرة التنافسية في البلدان المغاربية في 2018

البلد	سهولة القيام بالأعمال (1-190)			مؤشر التنافسية العالمية (1-140)	
	2010	2018	2019	2010	2018
الجزائر	136	166	157	86	92
ليبيا	_	185	186	100	_
موريتانيا	166	150	148	135	131
المغرب	128	69	60	75	75
تونس	69	88	80	32	87
Moy_	124	131	126	85	96

المصادر: تقرير ممارسة الأعمال 2018، تقرير التنافسية العالمية 2018، تقرير التنافسية العالمية 2010، تقرير ممارسة الأعمال 2010، تقرير ممارسة الأعمال 2019

التكامل والتبادلات

التكامل

فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للبلدان المغاربية، أفاد "مؤشر التنافسية العالمية" لسنة 2018 الذي نشره المنتدى الاقتصادي أن معظم دول المنطقة هي من ضمن أفضل 140 دولة من حيث التنافسية.

ويجدر التذكير هنا أن "مؤشر التنافسية العالمية" يعتمد على 12 مؤشرا تعتبر أساسية لتحسين القدرة التنافسية لبلد ما. وتستند هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات من المعايير: المتطلبات الأساسية، ومحركات النمو والجهات الفاعلة في مجال الابتكار والتطوير.

منذ إنشائها سنة 1989، سعت البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي الكبير لتعزيز الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التكامل في جميع القطاعات الاقتصادية.

في سياق التكامل الاقتصادي، أبرمت الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي الكبير العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والتفضيلية لتعزيز الأعمال التجارية داخل المنطقة (الشكل 1).

الشكل 1-3 **الاتفاقيات التجارية الرئيسية الثنائية والتفضيلية**

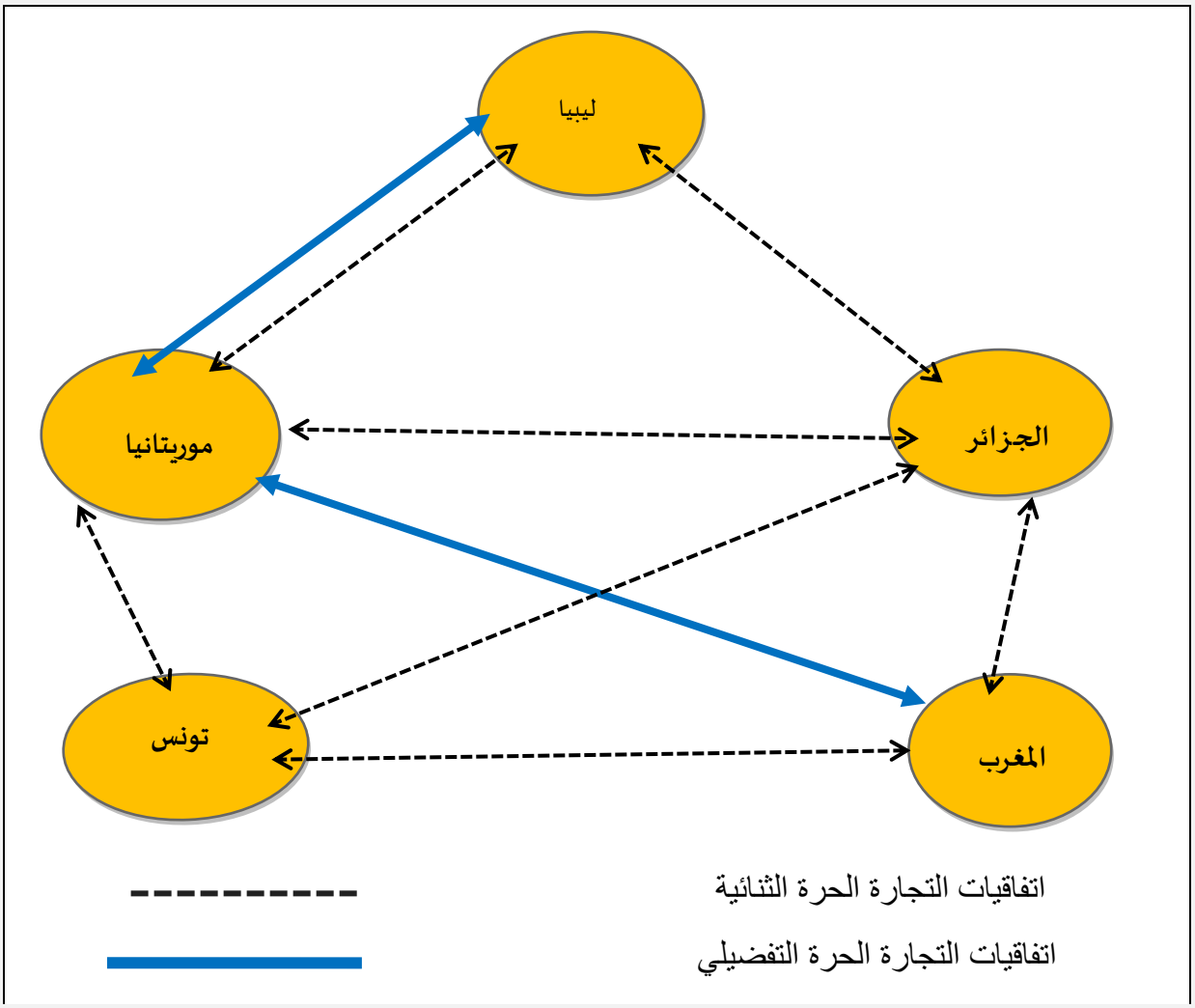

المصدر: المؤلف

تطور التبادلات بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي الكبير

تم إبرام عدة أنواع من الاتفاقات بين البلدان المغاربية الخمسة.

لكن من الواضح أنه ينبغي توطيد التبادلات التجارية بين هذه البلدان.

الشكل 1-4 التبادلات بين الأقاليم حسب الوجهة (بالنسبة المئوية)

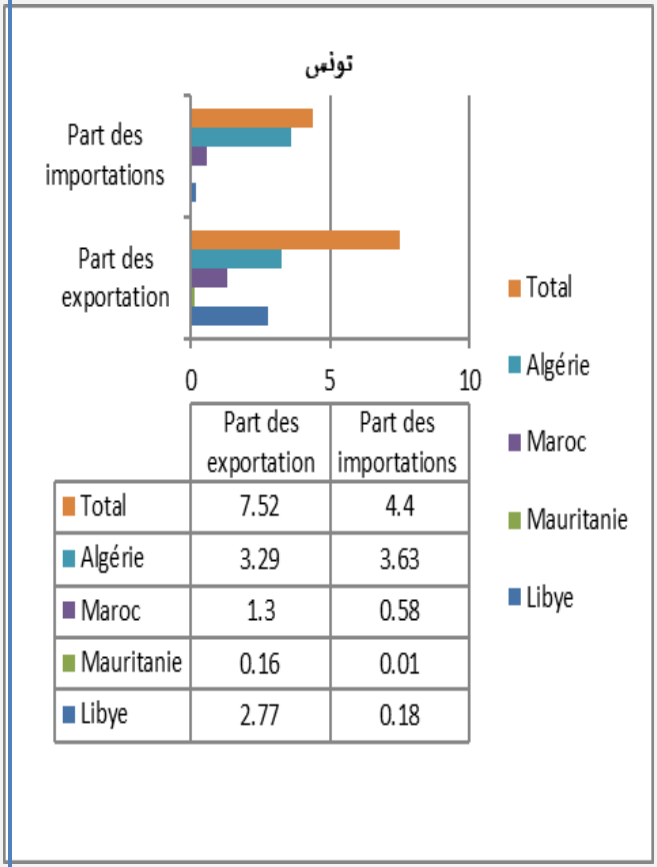

	Part des exportation	Part des importations
Total	7.52	4.4
Algérie	3.29	3.63
Maroc	1.3	0.58
Mauritanie	0.16	0.01
Libye	2.77	0.18

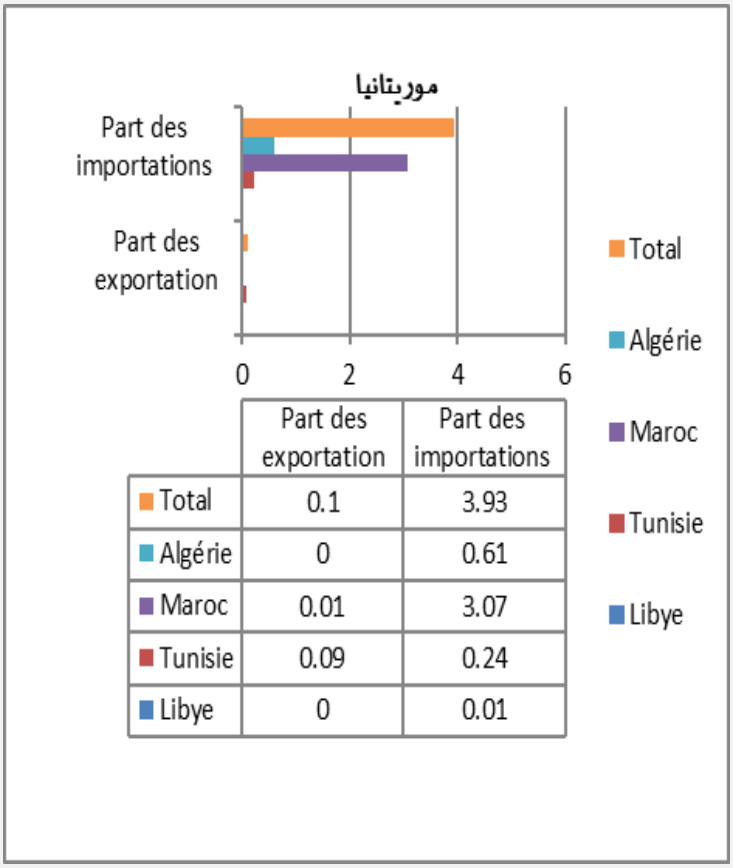

	Part des exportation	Part des importations
Total	0.1	3.93
Algérie	0	0.61
Maroc	0.01	3.07
Tunisie	0.09	0.24
Libye	0	0.01

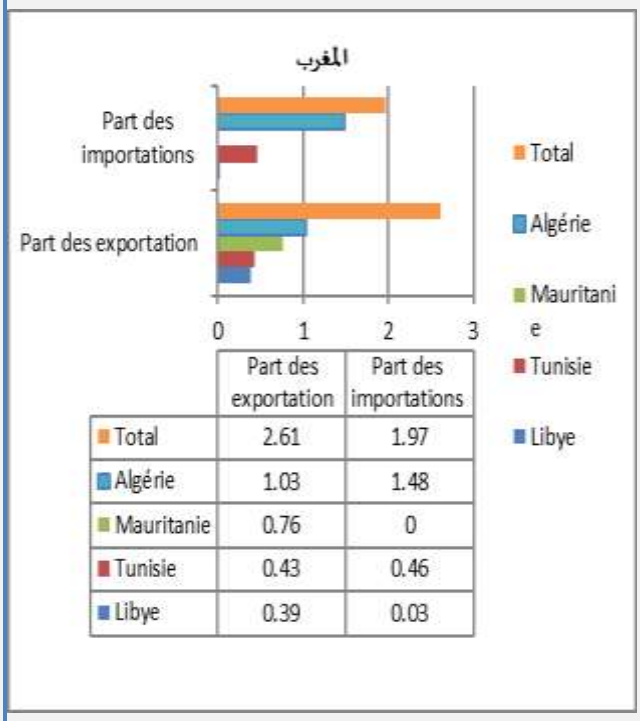

	Part des exportation	Part des importations
Total	2.61	1.97
Algérie	1.03	1.48
Mauritanie	0.76	0
Tunisie	0.43	0.46
Libye	0.39	0.03

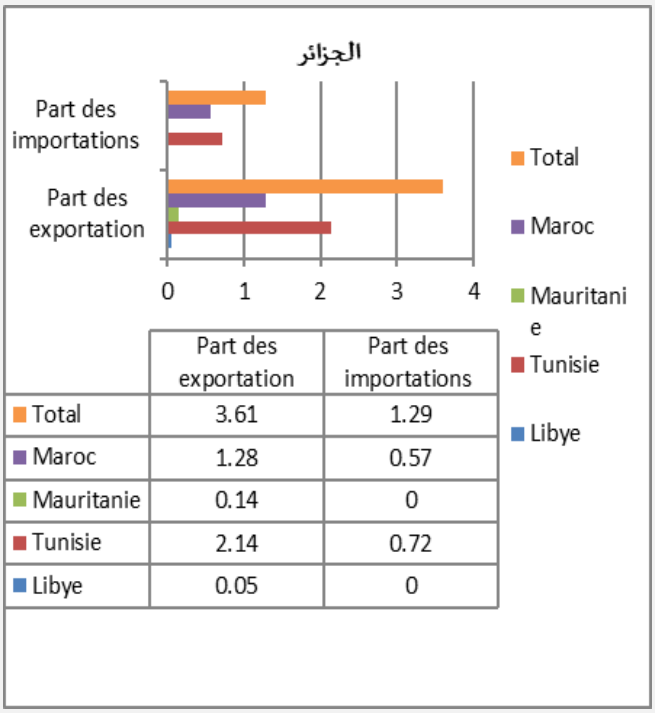

	Part des exportation	Part des importations
Total	3.61	1.29
Maroc	1.28	0.57
Mauritanie	0.14	0
Tunisie	2.14	0.72
Libye	0.05	0

المصدر: المؤلف بناء على بيانات من "الحل التجاري العالمي المتكامل"

في الواقع، تمثل أوروبا الشريك الرئيسي للبلدان المغاربية، وهذه الشراكة هي نتيجة مزيج من عدة عوامل مثل العامل التاريخي الذي يربط بين البلدان المغاربية وأوروبا وكذلك طبيعة المنتجات المتداولة. ولا تزال حصة المبادلات التجارية – الواردات والصادرات - بين البلدان المغاربية ضئيلة، حيث أنها تمثل أقل من 3 ٪ من مجموع مبادلاتها.

الابتكار والشمول

شهد القطاع المصرفي المغاربي نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث سجل 102 بنك سنة 2018.

إن توزيع عدد البنوك بين الدول متوازن تقريبا، كما هو محدد في الجدول أدناه.

الجدول 1-2 عدد البنوك في المغرب العربي

البلد	2010	2018
الجزائر	20	20
ليبيا	-	18
موريتانيا	11	17
المغرب	19	24
تونس	21	23

المصدر: تقارير البنوك المركزية لدول اتحاد المغرب العربي الكبير.

وبفضل ترتيبه الجيد على المستوى الإفريقي، فإن وزن النظام المصرفي في المنطقة المغاربية في نمو مطرد من سنة إلى أخرى. وفي الواقع، حسب أفريكان بانكر(المصرفي الافريقي)، فإن بنوك البلدان المغاربية تحتل المركز الخامس في تصنيف البنوك الأفريقية وفقًا لإجمالي الأصول لسنة 2018 (انظر المرفقات)

نسبة الملاءة (٪)	نتيجة التمرين kusd - المتوسط	مجموع الأسهم kUSD	إجمالي الأصول kUSD	صافي المنتجات المصرفية kUSD	**حجم النظام المصرفي لاتحاد المغرب العربي الكبير 2018**
%16	000 935 3	000 9841 42	000 321 435	500 310 15	

الجدول 1-3 أفضل 10 بنوك في أفريقيا في 2018

الترتيب الأفريقي	البنك	الأصول (بمليارات الدولارات الأمريكية)
1	بنك ستاندرد	184,5
2	مجموعة ابسا	97,2
3	بنك First Rand	80,0
4	مجموعة Nedbank	73,6
5	بنك التجاري وفاء	51,0
6	البنك العربي	47,0
7	المؤسسة العربية المصرفية	29,4
8	إيكوبانك	23,6
9	البنك الاهلى المصرى	20,7
10	بنك وان موريشيوس	18,0

المصدر: افريكان بنكر

الابتكار في القطاع المصرفي المغاربي

تنمو الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك المغاربية بسرعة، شأنها شأن الخدمات القائمة على العروض الرقمية والمحمولة.

ويمثل تعزيز عروض الخدمات فرصة كبيرة لتطوير القطاع المصرفي والاقتصاد وذلك بفضل تطور رقمنة الخدمات المصرفية التي تنمو بسرعة في المغرب الكبير.

وتوجد إمكانيات تطور قوية للغاية في مجال الأعمال المصرفية من خلال الابتكارات التقنية، حيث تبلغ نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما والذين يستخدمون الهاتف الخلوي أو الإنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية 4٪ في 2018. و تجدر الملاحظة أيضا أن 24٪ من البالغين

الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما قد قاموا أو تلقوا مدفوعات الرقمية. وهذه الأرقام هي في اتجاه إيجابي.

الجدول 1-4 مؤشر الابتكار في القطاع المصرفي في المنطقة المغاربية في 2018

البلد	المدفوعات الرقمية المقدمة أو المستلمة	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب (٪ من 15 سنة وما فوق)
الجزائر	%26	%2
ليبيا	%31.8	%7.9
موريتانيا	%15.7	%2.7
المغرب	%16.7	%1.5
تونس	%29.4	%4.1
المعدل	**%24**	**%4**

المصدر: قاعدة بيانات فنداكس Findex العالمية.

يوضح الجدول أعلاه أنه من بين 126 دولة، تم إدراج بلدان المغرب العربي في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي.

وقد تقدم ترتيب هذه البدان بشكل ملحوظ مع مرور الوقت.

الجدول 1-5 الابتكار في البلدان المغاربية

البلد	مؤشر الابتكار العالمي (1-126)	
	2008	2018
الجزائر	108	115
ليبيا	119	–
موريتانيا	116	–
المغرب	82	76
تونس	46	66

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي 2018، مؤشر الابتكار العالمي 2010

تجدر الملاحظة أن هذا المؤشر يعكس الدور الذي يلعبه الابتكار كمحفز للنمو الاقتصادي من خلال 81 مؤشرا.
على وجه الخصوص، نلاحظ التقدم المحرز في:

- البنى التحتية،
- رأس المال البشري،
- مستوى البحث،
- تطور الاسواق،
- النتائج التكنولوجية،
- الملكية الصناعية،
- مستوى الإبداع،
- براءات الاختراع للفرد واحسب لناتج المحلي الإجمالي،
- التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحث.

الشمول المالي

يوضح الجدول التالي أن الشمول المالي في المغرب العربي الكبير قد تحسن وأن إمكاناته تتزايد، حيث أن متوسط حصة البالغين الذين لديهم حساب هو 38.5 ٪.

ويفيد التحليل المفصل لقاعدة بيانات Global Findex لسنة 2018 (قاعدة بيانات Global Findex 2018) بأنه لا يوجد فرق كبير بين الرجال والنساء في ما يتعلق بفتح حساب مصرفي.

يبلغ متوسط الفرق في ملكية الحسابات بين ال 60٪ من الأسر الأكثر ثراء وال40٪ أكثرها فقرا حوالي 16٪ في المنطقة المغاربية.

ويظهر التحسن في المؤشرات المرتبطة بملكية الحسابات المصرفية أن الوكلاء في هذه البلدان لم يعودوا بحاجة إلى الكثير من النقود لإجراء معاملاتهم.

وهذا الابتعاد عن المعاملات النقدية من شأنه ان ييسر النفاذ إلى خدمات النظام المالي الرسمي.

الجدول 1-6 مؤشرات الشمول المالي في 2018

البلد	البالغون المالكون لحساب بمؤسسة مالية (٪)
الجزائر	42,8
ليبيا	65,7
المغرب	28,4
موريتانيا	19,0
تونس	36.8
المتوسط	38.5

المصدر: قاعدة بيانات Findex 2018Globa l.

الشكل 1-5 عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 بالغ)

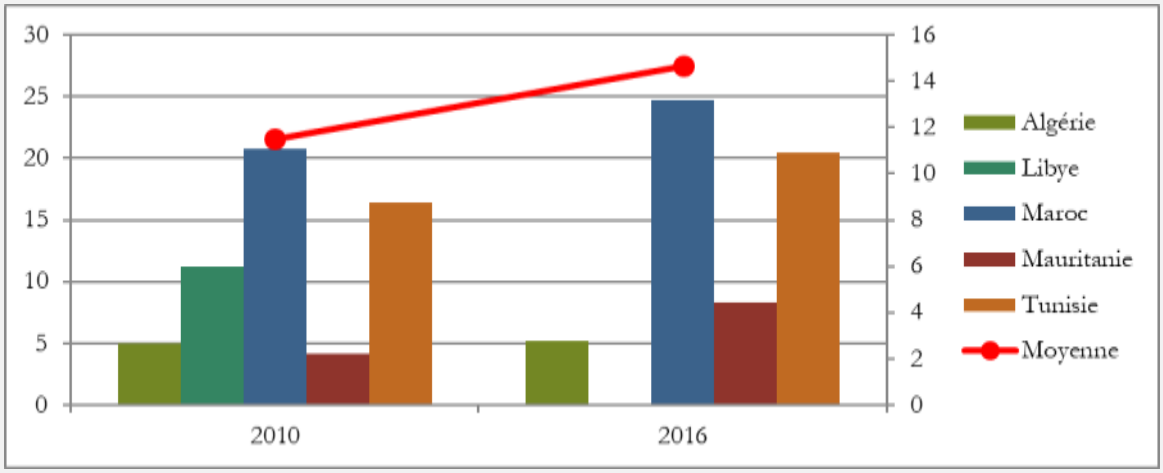

المصدر: البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي.

من حيث الشمول المالي، فقد تحسن متوسط عدد فروع البنوك التجارية لـ 100.000 شخص بالغ خلال الفترة الأخيرة.

عمل مجلس محافظي البنوك المركزية لدول اتحاد المغرب العربي الكبير

وضعت البنوك المغاربية لنفسها أهدافًا طموحة ولكنها قابلة للتحقيق.

في الواقع، في نهاية الدورة الثامنة لمجلس محافظي البنوك المركزية لاتحاد المغرب العربي (UMA) المنعقدة في 17 نوفمبر 2018 في تونس، وقع تبني خطة عمل هي الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل النقدي للبلدان المعنية.
وستمح هذه الحطة بتبادل الخبرات وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة وتقليص الفجوة بين البلدان المغاربية والبلدان النامية، إلخ.

تستند خطة العمل هذه إلى أربع أولويات وهي:

- **استخدام التقنيات المالية الجديدة والعملات المشفرة** لصالح القطاع المالي. في الواقع، يجب أن يكون لدى المؤسسات المصدرة الوسائل اللازمة للإشراف على عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الشمول المالي**, حيث أنه يسمح بتوزيع فعال للثروة.
- **التمويل الإسلامي**، باعتبار الطلب المتزايد من طرف المشغلين الاقتصاديين لتطوير هذا النمط من التمويل.
- **مكافحة غسل الأموال والإرهاب**، لتجنب إدراج بنوك المغرب العربي في القائمة سوداء التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي.

2-البنوك المغاربية: رافد من روافد النمو الاقتصادي

يحلل هذا الفصل التزامات البنوك المغاربية في تمويل الاقتصادات من خلال الاتجاهات الرئيسية المجمعة (المشاريع، حجم الائتمانات ...). كما أنه يركز على دعم المؤسسات في المغرب العربي.

عروض الائتمان

بشكل عام، يبدو أن الوساطة المالية تتطور بشكل جيد في المغرب العربي الكبير.

ففي المتوسط، ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 33.6٪ في 2010 إلى 42.8 ٪ في 2017

الشكل 2-1 الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

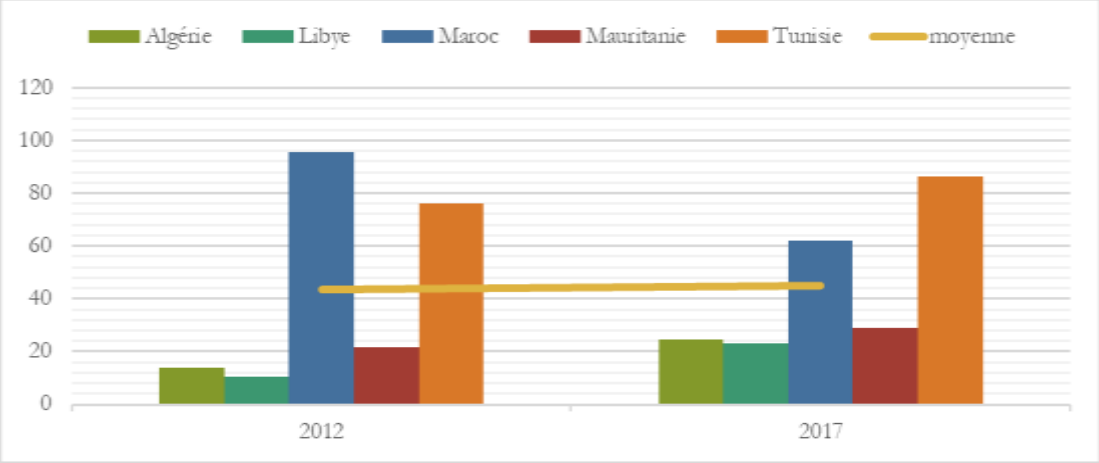

المصدر: البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي.

الجدول 2 - 1 الوضع الراهن للقطاع المصرفي المغاربي

السنة	الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	العائدات على الأصول: (Return On Assets: ROA)	العائدات على الاسهم (Return On Equity : ROE)	فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 بالغ)
2010	33.6	1.1	15	11.4
2016	–	–	–	14.6
2017	42.8	1.3	13.1	–

المصدر: البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية لبلدان المغرب العربي.

تعزيز الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

تلعب البنوك دورا رئيسيا بصفتها وسيط مالي وآثارها على النمو الاقتصادي مثيرة للاهتمام.

وتستند هذه الفكرة الى أن النظام المصرفي المتنامي يمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد من القيام بالاستثمارات.

وباعتبار مساهمتها في خلق فرص العمل والاستقرار الاجتماعي، فإن تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، عندما يتسم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالديناميكية، فإنه يمكن اعتبار ذلك دليلا على

ازدهار الاقتصاد.

في 2016، افاد البنك الدولي أن حوالي نصف القوة العاملة في البلدان النامية تستقطبها الشركات الصغيرة والمتوسطة

وأن نمو هذه الشركات يعود بالنفع المباشر على الأسر ذات الدخل المنخفض.

وبالإضافة الى ذلك، تعد إنجازات القطاع المصرفي

مشجعة للغاية لتنمية منطقة المغرب العربي. وبشكل عام، يبدو أن الوساطة المالية متطورة بما يكفي لتوفير أساس

قويًا لتعزيز الشمول المالي.

ففي المتوسط، ارتفعت نسبة إجمالي الائتمان المحلي

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من

33.70 ٪ في 2010 إلى 51.38 ٪ في 2017.

الشكل 2-2 إجمالي الائتمان المحلي للبنوك المغاربية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

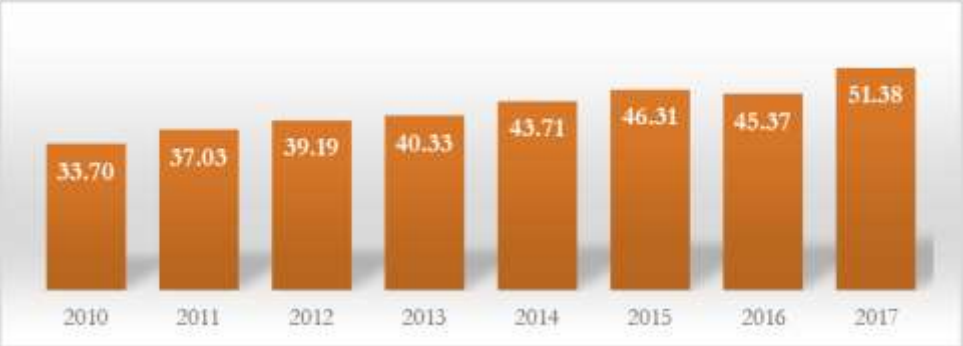

المصدر: رسم بياني بناءً على بيانات البنك الدولي 2017

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الائتمانات المصرفية تمثل المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الخاص في المغرب العر بي، بينما تشهد مصادر التمويل الأخرى من السوق المالية بعض النمو .ومع ذلك، لا يزال الائتمان المصرفي مهيمناً ومفيداً للغاية لتمويل القطاع الخاص.
كما يتم تخصيص كميات كبيرة من الائتمان للقطاع الخاص. ويعتبر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك امرا مهما في البلدان المغاربية.
ويمنع التمويل المصرفي الشركات الصغيرة والمتوسطة من اللجوء إلى القطاع غير الرسمي. ويعد ذلك تحديا كبيرا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

إذ يشكل الاقتصاد غير الرسمي، وعلى وجه الخصوص، ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي تحديًا كبيرًا للبنوك والشركات.

وتتميز البنوك في البلدان المغاربية بفرص نمو تعتمد على إمكانات عالية خاصة وأن حصة الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان يمكن أن تصل إلى أكثر من 50٪ وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يثير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من البنوك
مسألة إدارة المخاطر، حيث أن الضمانات الحقيقية
بما في ذلك العقارات، ضرورية لتغطية
الالتزامات المطلوبة. وتخول هذه الضمانات
للبنوك تقديم المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بتمويل رؤوس أموالها المتداولة.

وقد دفعت هذه الأسباب السلطات العامة إلى تعزيز الروابط بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتسعى بعض المبادرات إلى توطيد هذه العلاقات بحيث يتم تكييف الخدمات المالية المسداة مع احتياجات الشركات الصغيرة
والمتوسطة في المغرب العربي، مع توسيع أنواع الضمانات المقبولة (الممتلكات المنقولة وغير المنقولة أو السندات النقدية أو الودائع).

الإطار 2. 1 تعزيز الروابط بين البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب الكبير

في **الجزائر**، يضع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME) آليات لتسهيل وصول هذه المؤسسات إلى التمويل المصرفي في مرحلة الإنشاء والتطوير. وهذان الصندوقان هما أداتان تهدفان إلى تهيئة مناخ موات لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمحافظة عليها وتطويرها من خلال تقديم ضمانات للبنوك على القروض الممنوحة. وهكذا، شهد نشاط الضمان الفردي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2018 نموًا بنسبة 12٪ من الناحية المادية، مقابل 2٪ في عام 2017.

في **ليبيا**، تم إطلاق مشروع SLEIDE، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، لدعم السلطات العمومية في جهودها من اجل تعزيز تنمية القطاع الخاص في ليبيا. ويهدف هذا المشروع إلى تدريب البنوك وإعادة تنشيط صندوق الضمان الليبي لفهم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل حتى يتسنى إقراضها.

في **المغرب**، وضعت السلطات العمومية في 2007 رؤية استراتيجية جديدة لنظام الضمان الوطني من خلال الاعتماد على صندوق الضمان المركزي (CCG) الذي يتمثل دوره في التعهد بجزء من المخاطر المصرفية (الذي يتراوح بين 50 ٪ و80 ٪) لتيسير الوصول إلى التمويل المصرفي للشركات والأسر. على مدار الفترة 2013-2018، بلغ مجموع تدخلات صندوق الضمان المركزي 26.6 (CCG) مليار درهم من القروض المضمونة الممنوحة في 2018، بزيادة سنوية قدرها 10 ٪. وقد استفاد من تدخلاته حوالي 18000 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم وأكثر من 112000 أسرة.

في **موريتانيا**، مركز الأعمال الموريتاني (MBC)، وهو مركز أعمال يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولأصحاب المشاريع مساحة للتبادل المهني الذي من شأنه أن يفضي إلى الشراكة وإلى تطوير أنشطتهم. ويرافق هذا المركز اصحاب الأعمال الحرة طوال عملية إنشاء أعمالهم، انطلاقا من الارشاد إلى التدريب وحتى بدء العمل، وذلك بغية مساعدة الشباب في تحقيق مشاريعهم التي تختفي 80 ٪ منها قبل موفى السنة الثانية من نشأتها، حسب المعلومات التي تم جمعها من غرفة التجارة والصناعة في موريتانيا (CCIAM).

في **تونس**، ومنذ الثمانينات، كان منح الائتمان بأسعار مدعومة ولا يزال الأداة الرئيسية لسياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقع توزيع قروض بنكية على المستفيدين بأسعار أقل من تلك الموجودة في السوق من أجل تطوير القطاعات ذات الأولوية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في 2019، قدمت السلطات العامة إعانة سداد فوائد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نقطتان فائدة إضافية على خط MTD 1000 على مدى 5 سنوات غير متعلقة بالميزانية (عن طريق تعبئة خطوط المانحين). تبلغ تكا ليف الميزانية MTD 20 في السنة على مدار خمس سنوات وقد حددت نسبة من الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك. وتجدر الإشارة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والخدمي هي الوحيدة التي تستفيد من إعانة سداد فوائد القروض الممنوحة لها، كما تم التنصيص على ذلك في مجلة الاستثمار، وذلك بغية التخفيف من تأثير الارتفاع في قيمة سداد القروض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها

محركات النمو الرئيسية.

المصدر: المؤلف

من المهم أن تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب العربي في أفضل الظروف الممكنة للتنمية، إذ ان هذا هو الشرط الأساسي لازدهارها.

ولذلك وجب تكثيف الجهود قصد تعزيز الشفافية المالية، وتقليل القيود المفروضة على الضمانات، وتحسين قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان وتحديث الإطار المؤسسي لإقامة حوكمة رشيدة في النظام المصرفي.

وسيفضي مزج كل هذه التدابير حتما الى تسهيل الوصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى برامج التمويل.

ويمكن القول إذا ان البنوك المغاربية عازمة على مواصلة مهمتها كرافد مهم من روافد التنمية في المنطقة المغاربية.

3- نحو تعزيز الممارسات الجيدة والامتثال

يركز هذا الفصل على مكافحة الفساد، والقطاعات غير الرسمية، والتخلص من المعاملات النقدية، والتهرب الضريبي، واقتصاد الظل من خلال تحليل التدابير التي تمكن من السيطرة على المخاطر والتي تم اختيارها في إطار الاتفاقيات الدولية.

تعتبر تدابير مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال لمعايير الأمن الدولية وتعزيز رأس المال من أولويات الحوكمة المصرفية الجديدة. إذ أن وجود اقتصاد غير رسمي يتضمن ممارسات الفساد والتهرب الضريبي يمثل معضلة أثبتت خطورتها على النطاق العالمي، حيث أن هذه الآفات تجرد الدول من عائدات عامة كبيرة. وقد اصبحت هذه الآفات تشغل البنوك المغاربية التي تنوي لعب دور نشط في هذه المعركة.

دعونا أولاً نراجع المشاكل الرئيسية التي تواجهها البنوك المغاربية في هذا المجال.

القطاع غير الرسمي

يشمل القطاع غير الرسمي في المنطقة المغاربية أنواع مختلفة من الأنشطة ومن المؤسسات كما ان هنالك أسباب متعددة لانضمام هذه المؤسسات لهذا القطاع.

تم تعريف القطاع غير الرسمي من قبل مكتب العمل الدولي (BIT) في1993 على أنه "مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف خلق فرص العمل والدخل للأشخاص المعنيين بها. وتعمل هذه الوحدات، التي تتسم بقلة التنظيم، على نطاق صغير ومحدود وبالإضافة الى ذلك، فان التمييز بين العمل ورأس المال ضئيل أو منعدم تماما. وتعتمد علاقات العمل عندما تكون متوفرة على العمالة المؤقتة أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلاً من الترتيبات التعاقدية مع الضمانات الرسمية ".

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في المغرب العربي لديه قدرة قوية على التكيف مع المشاكل الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات المغاربية.

لا يقتصر القطاع غير الرسمي على المستوى الوطني لكل بلد بل يمتد إلى بلدان المنطقة. وهذا يدل على أن المنتوجات والسلع المدعومة بشدة في بلد ما تصل بشكل غير رسمي إلى البلدان الأخرى في المنطقة.

وبالإضافة إلى التجارة غير الرسمية، يجدر التذكير ان التهريب موجود منذ فترة طويلة. ومن خلال بيانات وزارات الاقتصاد التي تم تجميعها في بلدان اتحاد المغرب العربي، يبدو أن الاقتصاد غير الرسمي يقارب في المتوسط نصف إجمالي الناتج المحلي في المنطقة.
وهكذا، يمثل الاقتصاد غير الرسمي آفة لبيئة الأعمال التجارية حيث انه يشكل شكلا من اشكال المنافسة المجحفة وحاجزا مزعجا للشركات المسجلة في السوق الرسمية. كما يمكن أن يكون لهذا الاقتصاد عواقب وخيمة على الأداء الاقتصادي والسياسات العامة للبلد من خلال تشويه الإحصاءات الرسمية وإعطاء فكرة خاطئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي للبلد.

يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يعوق جهود الحكومات في تحديد السياسات المناسبة التي تمكنها من اتخاذ قرارات جيدة لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للحكومات تحصيل الضرائب للوفاء بالتزاماتها لأن الشركات العاملة في السوق غير الرسمية لا تدفع الضرائب.

الفساد

الفساد هو آفة رهيبة قادرة على إبطاء أو حتى إيقاف النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان التي تمر بظروف اقتصادية بطيئة واوضاع اجتماعية صعبة. ويهدد الفساد الاقتصاد من خلال إضعاف المؤسسات وإرباك المنافسة وإضعاف الثقة.
في منطقة اتحاد المغرب العربي الكبير، أصبح الفساد تحت السيطرة، حيث تميل الممارسات الفاسدة إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة. في الواقع، في تقريرها الذي نشر في 2018 حول مؤشر تصورات الفساد، تُظهر منظمة الشفافية الدولية أنه في البلدان المغاربية، انخفض مؤشر الفساد من 114 في سنة 2012 إلى 113 في سنة 2018.

وفي الواقع، حتى لو بدت البيانات راكدة، فإنها مع ذلك تُظهر أن هنالك جهود تُبذل لمكافحة هذه الظاهرة بفعالية.

الجدول 3-1 مؤشر تصورات الفساد في المنطقة المغاربية

البلد	مؤشر تصورات الفساد تصنيف (1-180)	
	2012	2018
الجزائر	105	105
ليبيا	160	170
موريتانيا	143	144
المغرب	88	73
تونس	75	73
متوسط اتحاد المغرب العربي الكبير	**114**	**113**

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

من أجل ضمان نمو اقتصادي مستدام في المنطقة المغاربية، فإنه من الضروري تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، حيث أصبح هذا الأخير يمثل آفة مضرة بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبدون إصلاح جدي، سيستمر الفساد في الاستشراء أكثر فأكثر، مما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مع إعاقة وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في مكافحة الفساد في المنطقة المغاربية هو استثمار ضروري ومجدي اقتصاديًا واجتماعيًا.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، أصبحت البلدان المغاربية الآن على الطريق الصحيح في مكافحة الفساد.

الإطار 3.1 محاربة الفساد في المغرب العربي

شرعت **الجزائر** في مكافحة الفساد من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC)، التي تهدف إلى جمع كل المعلومات التي يمكن استخدامها للكشف عن الممارسات الفاسدة ورفع وعي المواطنين بالآثار الضارة للفساد وتعزيز التنسيق وتطوير التعاون مع الكيانات الأخرى للوقاية الفساد ومكافحته على الصعيدين الوطني والدولي.
تتصدى **ليبيا**، شأنها في ذلك كشأن البلدان المغاربية الأخرى، للفساد من خلال العديد من الهيئات والاجهزة مثل الهيئة الليبية لمكافحة الفساد (ILLCC)، ومكتب المدعي العام، وهيئة الرقابة الإدارية، ومكتب المحاسبة والمخابرات المالية. وقد وقعت ليبيا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003، وصادقت عليها بموجب القانون رقم 10 لسنة 2005 وأودعت صك مصادقتها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في جوان 2005
يشارك **المغرب** بقوة في مكافحة الفساد من خلال إنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (ICPC)، وتطوير الحكومة الإلكترونية واعتماد إصلاحات دستورية ومؤسسية كبرى.
تعالج **موريتانيا** الفساد من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تسريع صياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (SNLCC) وتبادل الخبرات الدولية في مجال مكافحة الفساد.
في **تونس**، تم إحراز تقدم كبير وملحوظ، مثل تعزيز الترسانة القانونية، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) واعتماد ميثاق يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في تونس.

المصدر: وفقا للمؤلف

الغش والتهرب الضريبي

غالبا ما يقع الربط بين مصطلحي التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، حيث ان هاتين العمليتين مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد غير الرسمي، لكنهما مع ذلك لهما جوانب مختلفة.

التهرب الضريبي ينطوي على التجنب المتعمد لقوانين الضرائب.

وهو بذلك يرمز الى جميع الممارسات غير القانونية التي تخول الهروب من دفع جزء من الضريبة أو الضريبة بأكملها.

هذه الأنشطة تتعرض لعقوبات إدارية وجنائية.

وتتمثل الأشكال الرئيسية للاحتيال الضريبي في:

- عدم اعداد فواتير في المشتريات والمبيعات،

- تقليص القيمة الحقيقية للدخل
- المبالغة في تقدير النفقات الخ

أما بالنسبة للتجنب الضريبي، فهو يتمثل في الابتعاد عن دفع الضرائب عن طريق استغلال الثغرات والتناقضات في اللوائح. نظرًا لأن هذه الممارسات ليست مخالفة للقانون، فهي غير خاضعة للعقاب.

وتؤدي هاتان الممارستان إلى تغذية عدم المساواة بين العمال حيث يتحمل الموظفون لوحدهم الالتزامات الضريبية باعتبار أنهم يخضعون لخصم مباشر من اجورهم بينما لا يقوم الأشخاص الخاضعون لنظام المبلغ المقطوع الثابت (النظام الجزافي) بدفع حصتهم من الضريبة، وهم بذلك يدخلون في ممارسة منافسة غير عادلة ضد الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي.

في البلدان المغاربية، التهرب الضريبي والتجنب الضريبي ظاهرتان ناجمتان عن العديد من الإخفاقات المرتبطة بشكل أساسي بالغموض والتعقيد وتعدد النصوص وثقل العبء الضريبي.

إن ازدهار الاقتصاد غير الرسمي وتطوره خارج القنوات الرسمية يعد أيضًا محفزًا لتجنب الضرائب والتهرب منها، مما يشكل مكاسب فائتة كبيرة بالنسبة للدول. وهذا يجعل من تصديهم لهاته الاشكال من الفساد أولوية الأولويات.

في الواقع، إن في التوزيع الجيد للأعباء الضريبية بين جميع دافعي الضرائب وفي دفع الضرائب وفقًا للقدرة على المساهمة لكل جهة دلالة على التحسن في إدارة المناخ الاجتماعي والاقتصادي ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار ذلك مصدرا جيدا للإيرادات اللازمة لتمويل نفقات الدولة.

ولمواجهة التهرب والتجنب الضريبي، هناك حاجة أكيدة لإدخال إصلاحات جديدة وتحديث التشريعات الضريبية وتعزيز الموارد البشرية.

الإطار 3.2 محاربة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي في المغرب العربي

- التزمت **الجزائر** بمكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي من خلال تخصيص فصل في قانون المالية لسنة 2019، يحدد التدابير اللازمة لمكافحة هاتين المشكلتين، ويرمي الى تمكين إدارة الضرائب من تحسين جمع الضرائب وذلك باستهداف الفئات المستفيدة بدوت وجه حق من المزايا أو التخفيضات الضريبية.
- أبرمت **ليبيا**، شأنها شأن البلدان المغاربية الأخرى، اتفاقية مساعدة إدارية مع فرنسا لمكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، مما يسمح بالنفاذ إلى المعلومات المصرفية في 2010 (الرجاء التثبت من التاريخ!!!).
- بدأ **المغرب** أيضا في الاستعداد لعملية إصلاح تمتد من عام 2020 إلى عام 2024 وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ العدالة المالية الذي سيبدأ تطبيقه انطلاقا من قانون المالية 2020، وذلك قصد ضمان توازن الحقوق والتزامات بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب، وفرض عقوبات على التهرب الضريبي وتبسيط الضرائب من خلال تنسيق قواعدها الضريبية.
- تنضم **موريتانيا** في فيفري 2019 إلى جهود المجتمع الدولي لمكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي. وقد وقعت على "الاتفاقية متعددة الأطراف لتبادل المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية" التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتنص هذه الاتفاقية على جميع أشكال المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية وتوفر ضمانات واسعة لحماية حقوق دافعي الضرائب.
- تقوم **تونس** بمحاولات عديدة لمحاربة هاتين المشكلتين، وذلك من خلال مشاريع قوانين التمويل المقدمة في السنوات الأخيرة. إذ انه بموجب قانون المالية لسنة 2017، تم اتخاذ تدابير لدمج نظام المبلغ المقطوع تدريجياً في النظام الضريبي الحقيقي عندما يتجاوز حجم المبيعات 100 ألف دينار.

كما يوحد مشروع القانون المالي لعام 2018 تطبيق القانون من حيث مطاردة الغش في الإعلان الضريبي والتهرب الضريبي• وفيما يتعلق بمشروع القانون المالي لعام 2019، فإنه ينص على 11

تدبيرا لمكافحة التهرب الضريبي، بما في ذلك الالتزام بمرافقة إعلان الترخيص والإعلانات الضريبية السنوية بأرقام الحسابات المصرفية والضريبية.

المصدر: المعلومات التي جمعها المؤلف من مصادر مختلفة

إلغاء صرف النقود والتبييض واقتصاد الظل

تهدف البلدان المغاربية إلى التحرك صوب تخفيض المدفوعات النقدية لأن "النقد" لا يترك أي أثر للعمليات ولا يسهل الرقابة الضريبية. وغالبا ما يرتبط النقد بانتعاش الأنشطة الاقتصادية والمالية غير القانونية مثل التهريب وغسل الأموال.

وتمثل قضية النقد تحديا كبيرا للسلطات العمومية والمؤسسات المالية وعمليات الاقتصاد الرقمي.

اذ أن غسل الأموال هو الطريقة التي يخفي بها المجرمون الأصل غير القانوني لمداخيلهم ويعرقل جهود مصادرتها من قبل الشرطة ويعوق اعمال البحث عن آثار الأدلة التي تدينهم.

كما يستخدم المجرمون عددا من العمليات المختلفة لتحويل الأموال المهربة إلى النظام المالي الرسمي لغسل أنشطتهم الإجرامية مثل مبيعات الأسلحة غير المشروعة والتهريب

وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. كما تتضمن هذه المعاملات اختلاس

إذ ان الإرهابيين يحتاجون إلى دعم مالي متأتي من مصادر إجرامية وأحيانا مشروعة لتنفيذ

الاموال، وجرائم المعاملات السرية، والرشوة، جرائم الاحتيال الحاسوبية التي يمكن أن تحقق أرباحًا كبيرة وتؤدي الى "إضفاء الشرعية" على المكاسب غير المشروعة الناتجة عن غسل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن غسل الأموال يحفز على الجريمة المنظمة والفساد بما أن الفاسدين يحتاجون الى تقديم الرشاوى من أجل تحقيق اهدافهم.

ويشير تمويل الإرهاب إلى المسار الذي يسلكه الإرهابيون لتمويل عملياتهم وارتكاب هجماتهم الإرهابية.

عملياتهم. كما يلجأ الضالعون في تمويل الإرهاب الى نفس الاستراتيجيات والعمليات التي يستخدمها أولئك الذين يقومون بغسل الأموال لإخفاء الغرض غير المشروع من الأموال، لصرف انتباه السلطات عنهم وحماية هوية من يرعاهم ومن يستفيد من تلك الأموال في نهاية المطاف.

ومع ذلك، فإن المعاملات المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب تعد أقل أهمية من المعاملات المتعلقة بغسل الأموال. ولذلك، يصبح اكتشاف الإرهابيين ورصدهم أكثر صعوبة عندما يتمكنوا من جمع الأموال من مصادر مشروعة.

تخوض البلدان المغاربية معركة شرسة ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتجنب إدراجها في القائمة السوداء كبلدان ثالثة تعاني من "ضعف وإخفاقات استراتيجية في مراقبة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (المفوضية الأوروبية). ويتعلق الامر بشكل خاص بغياب الشفافية وتنامي حجم القطاع غير الرسمي الذي قد يمثل أكثر من 50 ٪ في المنطقة.

في 18 نوفمبر 2018، تم إنشاء أمانة دائمة لمجلس محافظي البنوك المركزية لدول المغرب العربي.

والهدف الرئيسي من انشاء هذه الأمانة الدائمة هو إعادة تنشيط عمل مجلس محافظي البنوك المركزية في اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى توثيق ومتابعة مختلف التوصيات والقرارات الصادرة عن هذا المجلس.

كما سيتم مناقشة خطة عمل مشتركة للمغرب العربي تستند إلى أربعة مكونات رئيسية وهي التقنيات المالية الجديدة والعملات المشفرة والشمول المالي والتمويل التشاركي بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويرمز اقتصاد الظل إلى النشاط المالي الوهمي أو النظام المصرفي الموازي. ويشير هذا الاقتصاد إلى جميع الأنشطة والجهات الفاعلة المساهمة في التمويل غير المصرفي للاقتصاد. يعتمد "تمويل الظل" جزئيًا على نشاط قادر على الافلات من السلطات المالية عن طريق المعاملات النقدية.

ويشير مصطلح "اقتصاد الظل" أيضا إلى انتقال الأنشطة إلى القطاع غير المنظم الذي يمكنه العمل عن طريق النقد.

من المهم أن تقدم لجان التفكير المغاربية نظرة عامة على الوضع الراهن بالنسبة لأنظمة ووسائل الدفع، وان تضع استراتيجيات للحد من استخدام النقد وان تضع خطة عمل على المدى القصير والمتوسط، الأمر الذي يتطلب تنسيقًا استباقيا وجهودًا متضافرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

الإطار 3.3 مكافحة غسل الأموال في المغرب العربي

- من أجل الحد من الممارسات غير النزيهة، أصدرت الجزائر في عام 2005 قانونًا بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أدخلت قانونًا في عام 2015 يعدل ويكمِّل قانون عام 2005 وأضافت مرسومًا تنفيذيًا يحدد عتبة المدفوعات التي يتم سدادها بوسائل دفع غير نقدية من خلال القنوات المصرفية والمالية.

- أوفت ليبيا بالتزاماتها تجاه فريق العمل المالي وأظهرت أن نظامها المالي أصبح الآن بصحة جيدة، مما جعل فريق العمل المالي يزيل اسم ليبيا من قائمة الدول الخاضعة للمراقبة في عام 2018، في كل ما يتعلق بالامتثال للمعايير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أصدر المغرب مرسومًا في 2017 في نطاق مكافحة غسل الأموال والإرهاب. ويصادق هذا المرسوم على التعميم الذي اصدره والي بنك المغرب والذي يحدد فيه طرائق جهاز اليقظة والمراقبة التي على البنوك ان تضعها في:
  - تقييم مخاطر غسل الأموال فبالنسبة للمنتجات والممارسات التجارية الجديدة، بما في ذلك

الوسائل المستحدثة للتوزيع واستخدام التكنولوجيات الجديدة. ➢ إجراء تحليلات سنوية لغسل الأموال، بناء على أنواع العملاء وشبكات التوزيع والمنتجات والخدمات المباعة والبلدان والمناطق التي تعمل فيها. ➢ المتابعة والسيطرة على العمليات غير العادية أو المعقدة.
• أما بالنسبة لموريتانيا، فقد قامت بتقديم تعليمات في عام 2018 بشأن بعض التدابير الاحترازية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما وضعت في عام 2019 قانونًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
• بعد إدراجها في القائمة السوداء للبلدان المعرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ عام 2018، كثفت تونس جهودها لإزالة اسمها من القائمة السوداء وذلك بمضاعفة تدابيرها للامتثال للمعايير الدولية من خلال: ➢ إصدار قرارات وزارية متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل العدول المنفذين، وتجار المجوهرات، ووكلاء العقارات، والمحاسبين المعتمدين والمحامين. ➢ صياغة معيار التقييم المهني لالتزامات المحاسبين، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ➢ صياغة معيار التقييم، بالإضافة إلى صياغة أدلة للمراجعين لمراقبة المهن المالية وغير المالية.

المصادر: مصادر مختلفة للصحافة

إدارة المخاطر في سياق الاتفاقيات الدولية

لضمان السيطرة على المخاطر ولمكافحة العديد من التهديدات مثل الفساد وغسل الأموال والتهرب الضريبي وغيرها، تشارك العديد من المنظمات الدولية في إدارة هذه المشاكل و ذلك بغية ضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

الإطار 3-4 تحليل تدابير إدارة المخاطر المعتمدة في الاتفاقات الدولية

فريق العمل المالي(GAFI)

GAFIهي هيئة حكومية دولية أنشأها وزراء الدول الأعضاء في 1989. الغرض من فريق العمل المالي**(GAFI)** هو وضع سياسات وطنية ودولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقوم هذا الفريق بوضع المعايير ويشجع على تنفيذ التدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية لمعالجة هذه المخاطر. كما يراقب فريق العمل المالي التقدم الذي أحرزه أعضاؤه في تنفيذ التدابير اللازمة في تطوير تقنيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويضع فريق العمل المالي إطارًا شاملاً ومتماسكًا للتدابير التي يتعين على الدول تنفيذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقديم مجموعة من التوصيات المعترف بها كمعيار دولي لمواجهة هذه التهديدات. وقد تم نشر توصيات فريق العمل المالي في عام 1990 كم اتمت مراجعتها عدة مرات قصد تحيينها وتأكيد جدواها، إذ أنها تشكل الأساس لرد منسق على هذه التهديدات، ونظرا لاختلاف الأطر القانونية والإدارية والتشغيلية والأنظمة المالية من بلد الى آخر، فإنه لا يمكن أن تعتمد جميع البلدان نفس التدابير في تعاملها مع هذه التهديدات. وبالتالي، تشكل توصيات فريق العمل المالي معايير دولية يجب على الدول تنفيذها من خلال تدابير تتكيف مع الوضع الخاص لكل منها.

المصدر: المؤلف

تحدد توصيات فريق العمل المالي التدابير اللازمة التي يجب على الدول تطبيقها:

- تحديد المخاطر ووضع السياسات والتنسيق على المستوى الوطني،
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- وضع تدابير وقائية للقطاع المالي والقطاعات الأخرى المعينة.
- تزويد السلطات المعنية (مثل سلطات التحقيق وسلطات الادعاء والسلطات الإشرافية) بالصلاحيات والمسؤوليات اللازمة واتخاذ تدابير مؤسسية أخرى.
- تعزيز الشفافية وتوافر معلومات حول المستفيدين الفعليين من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.
- تسهيل وتعزيز التعاون الدولي.

لجنة بازل

تم إنشاء لجنة بازل عام 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية في أكبر عشر دول صناعية. وكان يطلق عليها في الأصل "لجنة كوك" باسم بيتر كوك، مدير بنك إنجلترا الذي كان من أوائل من اقترحوا إنشاءها وكان أول رئيس لها. وتهدف اللجنة الى ضمان سلامة النظام المالي العالمي وكذلك فعالية الإشراف التحوطي وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية المصرفية.

تحدد القواعد التي وضعتها لجنة بازل الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على البنوك والمشرفين استيفائها. وتعد اتفاقيات بازل اهم الإنجازات للجنة: نسبة كوك التي تم تقديمها في 1988 (بازل 1)، والنهج القائم على المخاطر في 2004 (بازل 2) وتعزيز متطلبات رأس المال في 2010 (بازل 3).

لا تتمتع لجنة بازل بأي سلطة قانونية على أعضائها ولكن لديهم التزام أخلاقي بتنفيذها في إطارها التشريعي والتنظيمي وهم مسؤولون عن نقل التوصيات التي صاغتها اللجنة إلى تشريعات في مجال عملهم وعن مراقبة تطبيقها.

مهام لجنة بازل:

- تعزيز أمن وموثوقية النظام المالي.
- وضع معايير دنيا للإشراف التحوطي
- نشر وتعزيز أفضل ممارسات المصرفية والرصد.
- تعزيز التعاون الدولي في الإشراف التحوطي

الأمم المتحدة

تشكل التدابير التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول صك دولي ذو صبغة قانونية ملزمة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية بما في ذلك غسل الأموال.

وقد دخلت هذه التدابير حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، وهي تتناول الجوانب المختلفة لمحاربة الفساد وتحدد العديد من المبادئ والتدابير والقواعد التي يجب على جميع الدول الأطراف احترامها وتنفيذها لمكافحة الفساد. كما يمكن للدول الاعتماد على وكالات الأمم المتحدة لتنفيذها، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبوصفها وصية على الاتفاقية، حرصت لأمم المتحدة عن طريق مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة على اشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال التدريب على الاتفاقية وآلية مراجعتها.

وتهدف الاتفاقية أيضًا إلى تعزيز التشريعات والاستراتيجيات والقدرات التشغيلية والتحقيقات المتعلقة بمكافحة الفساد على الإنترنت والى تعزيز تدابير مكافحة الفساد وتحسين شبكات مكافحة الفساد الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى محاربة الفساد للحد من الفقر وعدم المساواة ولدعم التنمية المستدامة، حيث يركز على تعزيز قدرات مؤسسات الحوكمة وفعاليتها، مع تقديم المشورة للبلدان النامية حول كيفية مكافحة الفساد.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

تحتل مكافحة الفساد في المعاملات الدولية مكانة مهمَّة في عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبما أن "التعاون" يجمع بين الشركاء التجاريين الرئيسيين، فإنه يمكن لهذه المكافحة أن تقلل من الفساد وان يكون لها تأثير في وقت لاحق حتى على البلدان غير الأعضاء.

لتعزيز استراتيجياتها في مكافحة التهديدات، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتفاقية لمكافحة الفساد في 1997. وتعتبر هذه الاتفاقية أول صك دولي لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية العالمية، حيث انها وضعت معايير ملزمة قانونًا تميل إلى اعتبار الفساد جريمة جنائية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تغطي نطاقًا أصغر بكثير من النطاق الذي تتناوله اتفاقية الأمم المتحدة.

وتقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا بتحليل الروابط المحتملة التي قد توجد بين الفساد وغسل الأموال، حيث أن غسل الأموال يمكن أن يكون نتيجة للفساد. وفي إطار مكافحتها للفساد في الميدان الاقتصادي، تطلب اتفاقية منظمة التعاون والتنمية من الدول الموقعة أن تتخذ الخطوات اللازمة لمكافحة غسل الأموال الناتج عن الفساد الذي يمكن ان يطال الموظفين الأجانب في نطاق المعاملات التجارية الدولية.

ومنذ نشر تقرير عام 1988، شرعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مكافحة التجنب والتهرب الضريبي. كما وضعت معايير للشفافية وتبادل المعلومات التي أقرتها البلدان والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم وتعمل كنموذج لمعظم المعاهدات الضريبية الثنائية المعتمدة حاليا.

صندوق النقد الدولي(FMI)

تتمثل مهمة صندوق النقد الدولي في ضمان الاستقرار الاقتصادي الدولي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. ولكن، عندما تتسم البيئة الاقتصادية والمؤسسية بمستويات مستشرية من الفساد، والتهرب، وغسل الأموال، يصبح هذا الدور صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا.

لقد عمل صندوق النقد الدولي على مكافحة الفساد وغسل الأموال منذ رمن طويل، وذلك من خلال مراقبة النظم الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيه، وإجراء تقييمات للقطاع المالي ومساعدة البلدان الأعضاء على تنمية قدراتها، وقد كان لهذه المراقبة دورا حاسما بالنسبة لصندوق النقد الدولي حيث أنه اكتسب خبرة واسعة في تقييم مدى احترام السلطات الوطنية للمعايير الدولية وفي تطوير البرامج الملائمة لمساعدتها على مواجهة المخاطر.

المصدر: وفقا للمؤلفين

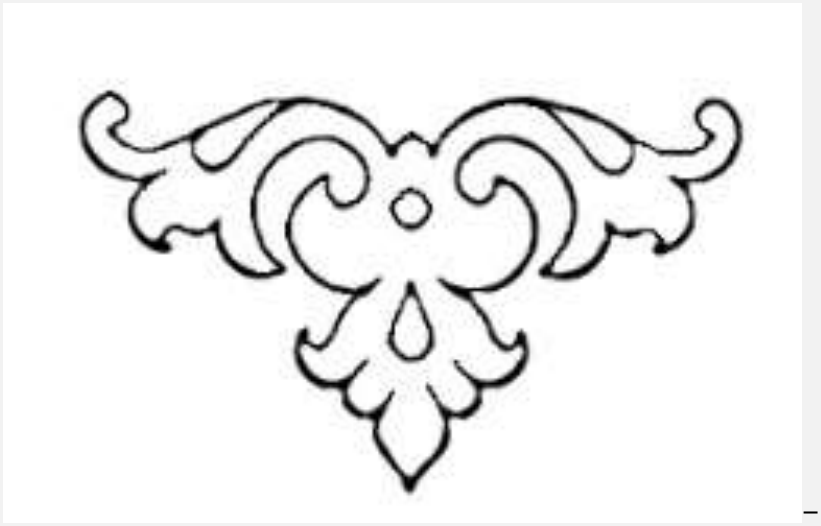

4- نحو شمول مالي أفضل

يحلل هذا الفصل التقدم المحرز نحو توسيع المعاملات المصرفية وتعزيز شبكة البنوك في منطقة اتحاد المغرب العربي الكبير من خلال الخدمات المصرفية متعددة القنوات والهاتف المحمول، مع التركيز على مكافحة الاقصاء المالي.

الشمول المالي: الحد من عدم المساواة والفقر

تبرز بعض الدراسات الأخيرة التي قام بها البنك الدولي الفوائد المحتملة للشمول المالي في التنمية، وذلك من خلال استغلال الخدمات المالية الرقمية، مثل الخدمات المالية المتنقلة عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع وتطبيقات تكنولوجية مالية الأخرى.. كما تقوم هاته الدراسات بتقييم العلاقة بين الشمول المالي وعدم المساواة.

ومن ناحية أخرى، توضح قاعدة بيانات Global Findex أنه بين عامي 2014 و 2017، قام 515 مليون من البالغين في جميع أنحاء العالم بفتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مزود للخدمات المالية المتنقلة عبر الهاتف المحمول (Mobile Money).

وللتذكير، فان الخدمات المالية المتنقلة هي تقنية تتيح للأفراد تلقي الأموال والحفاظ عليها وإنفاقها باستخدام الهاتف المحمول. وتجدر الإشارة أن 69 ٪ من البالغين اليوم لديهم حساب، مقارنة بـ 62 ٪ في 2014 و 51 ٪ في 2011.

اما بالنسبة للاقتصادات المرتفعة الدخل، فتبلغ نسبة البالغين الذين قاموا بفتح حساب 94 ٪، مقابل 63 ٪ في الاقتصادات النامية.

الجدول 4-1 مؤشر الابتكار في القطاع المصرفي المغاربي في2017

البلد	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية في العام الماضي (٪ لديه حساب مصرفي ، عمره 15 سنة فأكثر)	استخدم الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب (٪ 15+ من العمر)	مستخدم بطاقة الائتمان (٪ 15+ من العمر)
الجزائر	%5	%2	%3
ليبيا	%12	%8	%10
موريتانيا	%8	%3	%3
المغرب	%4	%1	%0
تونس	%10	%4	%7
المتوسط	**%7.8**	**%3.6**	**%4.6**

المصدر: قاعدة بيانات Findex العالمية.

آصبحت استخدامات الهاتف أو الإنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية مترسخة في الاقتصادات المغاربية (الشكل 4-1).

ففي بعض البلدان، بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حساب نقدي متنقل (على الأجهزة المحمولة) حوالي 20 ٪،

بما في ذلك البنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا وباراغواي.

الخدمات المالية تساهم في التنمية

يمكن أن يساهم الشمول المالي الذي توفره الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية في التنمية. اذ تساعد هذه الخدمات الناس على الابتعاد عن الفقر من خلال تسهيل الاستثمارات في صحتهم والتعليم والأعمال التجارية.

كما أنها تسهل إدارة الأزمات الاجتماعية مثل فقدان الوظيفة أو المحاصيل الزراعية الرديئة

الذي يمكن أن تدفع بالأسر في مخالب البؤس. كثير من الفقراء في العالم ليس لديهم الخدمات المالية التي يحتاجونها لأداء هذه الوظائف. اذ انهم بدلاً من ذلك، يعتمدون على النقد الذي يمكن أن يكون خطيرًا كما يمكن ان تصعب إدارته.

الزيادة في الدخل:

يمكن أن تكون فوائد الشمول المالي متنوعة للغاية. اذ أظهرت الدراسات أن خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، والتي تسمح للمستخدمين بتحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات دخل المستخدمين وبالتالي في الحد من الفقر.

كما افادت دراسة في كينيا أن خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول توفر فوائد كبيرة، خاصة للنساء, اذ انها سمحت للأسر التي ترأسها نساء ب:

- زيادة مدخراتهم بأكثر من 20 ٪،
- تمكين 185000 امرأة من تطوير أنشطة البيع أو البيع بالتجزئة،
- الحد من الفقر المدقع بنسبة 22 ٪ بين الأسر التي ترأسها نساء.

كما يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الأفراد على إدارة المخاطر المالية وذلك بتيسير جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الاوقات العصيبة.

وبالإضافة الى ذلك، أشار الباحثون في كينيا أنه عندما تراجعت عائدات خدمات الاتصال بالهواتف المحمولة بشكل غير متوقع، فإنها لم تقلل من إنفاق الأسر المعيشية، في حين أن المنتفعين وغير المنتفعين من خدمات الاتصال بالهواتف المحمولة الذين كانت إمكانية وصولهم إلى شبكة الأموال المحمولة ضئيلة قد قللوا من مشترياتهم من الاغذية من 7 إلى 10 ٪.

وتلتزم البلدان المغاربية بتطوير الخدمات المالية المتنقلة لتعزيز الشمول المالي. وهناك عدة عوامل التي قد تفضي إلى تطوير التمويل الرقمي في المغرب العربي. في الواقع، انخرطت الدول والبنوك المركزية في سياسات تهدف إلى تطوير التمويل الرقمي.

- بالنسبة للجزائر، على سبيل المثال، يعد إنشاء نظام فعال للدفع الإلكتروني أحد أولويات الحكومة، التي أنشأت في 2014 تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) الذي يهدف إلى تعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.
- في موريتانيا، تطور الدفع عبر الإنترنت بفضل وجود بنية تحتية للدفع من خلال المجمع البنكي للنقود والمعاملات الإلكترونية (GIMTEL) و بفضل نشر الألياف الضوئية داخل الشبكة قبل موفى 2019 بفضل برنامج البنية التحتية للاتصالات الإقليمية في غرب أفريقيا - WARCIP ، من خلال تمويل مشترك من الدولة الموريتانية والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي.
- أطلق المغرب في 2018 الدفع بواسطة الهاتف النقال من خلال نظام يسمى m-wallet. ويتوقع البنك المركزي المغربي 400 ألف مستخدم في السنة الأولى (2019) وستة ملايين بعد خمس سنوات.
- في ليبيا، منذ عام 2011، أنشأت البنوك نظام الدفع باستخدام الهاتف بسبب نقص النقد. وقبل الثورة، كانت ليبيا قد بدأت برنامجًا لفتح القطاع المصرفي وتحديث أدوات التمويل، وذلك أيضا قصد إدخال وسائل مبتكرة للدفع. والهدف هو تحسين عمق السوق المصرفية المحلية وكذلك معدل الخدمات المصرفية.
- في تونس، قدم البنك المركزي التونسي (BCT) تعميما في 2011 يضع إطارا لتطوير الخدمات المالية المتنقلة، وربط الحسابات المصرفية أو البطاقات المدفوعة مسبقا إلى بطاقة اشتراك على الهاتف الجوال (Carte SIM). كما يستوعب البريد التونسي جزءًا من خدمات الادخار والدفع بفضل شبكته الواسعة التي تغطي البلاد بأكملها ومنتجات التحويل الإلكتروني والجوال التي يقدمها.
-

المصدر: المؤلف

انخفاض تكلفة المدفوعات والشفافية

يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تقلل من تكلفة المدفوعات.

ويمكن للمصارف المغاربية أن تستخلص الدروس من تجربة أخواتها جنوب الصحراء الكبرى.

ففي النيجر، مكّن تحويل المدفوعات الشهرية للاستحقاقات الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول المستفيدين من توفير متوسط 20 ساعة من وقت سفرهم وانتظارهم. ويمكن للخدمات المالية بالتالي مساعدة الأسر على الاستفادة من "تأثير الثروة"، أي توفير المال وزيادة نفقاتها.

فيما يلي بعض الأمثلة؛

- بعد فتح حسابات الادخار، قام بعض التجار الصغار في كينيا، معظمهم من النساء، بالتوفير بمعدل أعلى واستثمروا 60٪ أكثر في أنشطتهم.
- وعلى غرار ذلك ، أنفقت الأسر التي تعولها نساء في النيبال 15 ٪ أكثر على الأطعمة المغذية (اللحوم والأسماك) و 20 ٪ أكثر على التعليم بعد تلقيهن حسابات ادخار مجانية.
- كذلك أنفق المزارعون في المالاوي، الذين أودعت أرباحهم في حسابات ادخار، 13٪ أكثر على المعدات الزراعية وزادوا قيمة محاصيلهم بنسبة 15٪

الحد من الفساد وتعزيز الشفافية

بالنسبة للحكومات، يمكن أن يؤدي الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية إلى الحد من الفساد وتعزيز الكفاءة. ففي الهند، انخفضت خسارة الأموال المدفوعة للمعاشات التقاعدية بنسبة 47٪ (2.8 نقطة مئوية) عند ما تم إجراء المدفوعات باستخدام البطاقات الذكية البيومترية بدلاً من توزيعها نقدًا.

وفي النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة بدلاً من دفعها نقدا إلى تقليل التكلفة المتغيرة لإدارة المنافع بنسبة 20٪.

بنوك التجزئة: إمكانات نمو وشمول قوية

يشهد السوق المصرفي المزدهر في المغرب الكبير آفاق ربحية كبيرة.

فوفقًا لتقديراتنا، من المتوقع أن تنمو إيرادات الأعمال المصرفية بوتيرة متواصلة الى حلول عام 2025. وهذا النمو النشط من شأنه أن يولد رقم اعمال سنوي يزيد على 30 مليار دولار.

وأكثر من نصف هذا المبلغ سوف يأتي من بنوك التجزئة.

بالإضافة إلى ذلك، فان بنوك التجزئة قد شرعت في خدمة الشمول المالي. اذ تحاول البنوك في المنطقة المغاربية تقديم الخدمات المصرفية الرئيسية بتكلفة في المتناول، وفي فترة زمنية معقولة وبكميات تفي بحاجيات أي شخص إلى التمويل.

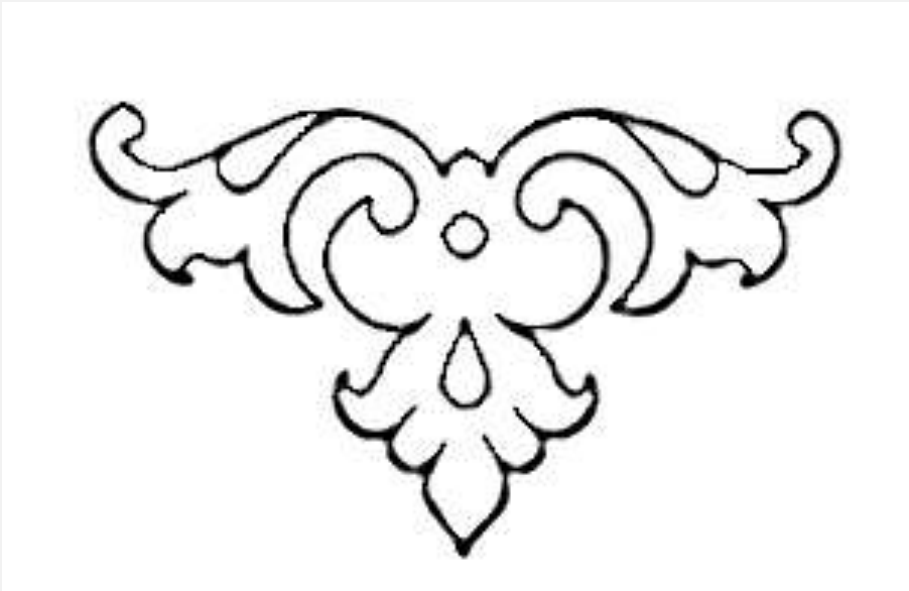

5- البنوك في المغرب: قوة دافعة للتكامل

يحلل هذا الفصل الاستراتيجيات العابرة للحدود للمصارف المغاربية، كما يحلل دور البنوك في الجمع بين الشركات المغاربية وعملها على تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة المغاربية والتركيز على نظام المقاصة.

تحاول البنوك في المغرب الكبير تقليص القيود على التكامل الاقتصادي. وهي تقدر الحركات المالية والمصرفية عبر الحدود، وذلك من خلال تشجيع الاتفاقيات البينية المغاربية للدفع بالعملة المحلية.

ويمكن القول ان نظام المقاصة نظام واعد حقا.

استراتيجيات "المصرفية العابرة للحدود" للمصارف المغاربية

إن دور البنوك في الجمع بين الشركات المغاربية وعملها على على تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة المغاربية يؤدي إلى مزايا في المعاملات المصرفية عبر الحدود.

كما ان في تنامي الاستراتيجيات العابرة للحدود في المنطقة المغاربية فوائد وفرصًا للبلدان المعنية. وتتمثل إحدى المزايا الرئيسية لهذه العمليات المصرفية في آثارها على المنافسة والكفاءة من خلال:

- تعزيز الوصول إلى المهارات والخبرات رفيعة المستوى،
- تحسين الوصول إلى رأس المال،
- تحقيق وفورات الحجم.

في سياق البلدان ذات الأنظمة المصرفية الضعيفة، يمكن أن يكون قدوم منافسين أكثر تأهيلا له تأثير إيجابي وهام على اقتصادات البلدان المضيفة. وهذا ما يعبر عنه ب "تأثير البرهان".

حيث يؤدي التنافس المتزايد بين البنوك إلى التخفيض في معدلات الإقراض، وبالتالي يشجع المقترضين على طلب المزيد من الائتمان والتفكير في المزيد من الاستثمار. وهكذا، يمكن أن تصبح البنوك الوطنية أكثر فاعلية من جراء المنافسة.

ومن المزايا الأخرى التي يمكن اعتبارها مهمة للخدمات المصرفية عبر الحدود قدرتها الكبيرة في التأثير على التعميق المالي والشمول المالي. فمن خلال توفير الخبرة الجيدة المحرزة من أسواقها الاصلية، تعمل البنوك الأجنبية على تعزيز الشمول المالي من خلال ادماج قطاعات مختلفة من السوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك التي تنفذ استراتيجيات "عابرة للحدود" تحسين الاستقرار المالي من خلال تقديم مزايا التنويع للبنوك نفسها ولزبائنها من خلال تحسين جودة الرقابة والتنظيم وبإدخال معايير أكثر صرامة.

العمليات "العابرة للحدود" في القطاع المصرفي في البلدان المغاربية

بفضل كفاءتها وتأثيرها الكبير، تلعب البنوك المغاربية دوراً حيوياً وهاماً، إذ تؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها بينما تظل في قلب تمويل الاقتصاد.

وفي بيئة أثرت فيها العولمة على جميع القطاعات، لم تسلم البنوك وتأثرت هي الأخرى بالفرص المتاحة لها للانتقال إلى بلدان أو مناطق أخرى. وهذا ما يعبر عنه بالخدمات المصرفية "العابرة للحدود". وهذه الظاهرة تجعل الخدمات المصرفية بين الدول أكثر تكاملاً نظرا لامتداد الأنشطة المالية الى ما وراء الحدود.

اما بالنسبة للبنوك الدولية، فتتضاعف أنشطة الخدمات المصرفية عبر الحدود من خلال اختراق أسواق جديدة وتشكل مصدراً لتمويل البلدان الناشئة والبلدان النامية. وهذا يؤدي إلى تنامي المنافسة والاستقرار المالي وتحسين النفاذ إلى الائتمان المصرفي.

في إفريقيا، يشكل ظهور البنوك الإفريقية تغييراً كبيراً قد هز المشهد المصرفي الإفريقي. وقد أنشأت هذه البنوك العديد من شبكات "الأنشطة العابرة للحدود" وهي تلعب في بعض الحالات دور البنوك الأجنبية الدولية التي تهيمن على الأنشطة المصرفية في القارة.

فعلى سبيل المثال، يعتبر بنك ستاندرد في شرق إفريقيا وايكوبنك في التوغو Ecobank (Togo)أحد المحركات الرئيسية "للخدمات المصرفية عبر الحدود" في المنطقة، حيث أن البنوك التي توجد مقراتها في كينيا لديها أكبر بصمة في المنطقة.

وفي المنطقة المغاربية، تطورت الأنشطة العابرة للحدود لتخترق القارة بأكملها. وقامت العديد من البنوك المغاربية الرئيسية بتوسيع شبكة فروعها لتقديم خدمة أفضل لزبائنها والترحاب بهم، حتى في المناطق النائية في إفريقيا.

نظام غرف المقاصة وتنسيق المدفوعات في المغرب العربي

غرفة المقاصة هي مكتب مركزي تتبادل فيه البنوك الشيكات والمستندات المالية الأخرى. في معظم بلدان العالم، تتم إدارة أنظمة "غرفة المقاصة" من قبل البنوك المركزية من خلال "منازل المقاصة الآلية" (ACH).

ومنازل المقاصة الآلية هي عبارة عن شبكات تسوية إلكترونية محوسبة تم إنشاؤها للتعامل مع تبادل المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات المالية المشاركة. وتعد منازل المقاصة الآلية عنصرا أساسيا يكمل الجهود الشاملة لتحديث نظام الدفع الوطني

نظام "غرفة المقاصة" في المغرب العربي

- في المغرب، تم إنشاء "جمعية الدار البيضاء للمقاصة" في2003. وكانت مسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام المقاصة عن بعد لوسائل الدفع غير النقدية. وفي 2004، أصبحت جمعية لنظام المقاصة المغربي (بين البنوك)، برئاسة بنك المغرب. وفي 2009 اكتمل المسار بتعميم وادماج جميع وسائل الدفع غير النقدي في نظام المقاصة الالكترونية عن بعد، مما أدى الى تنسيق المعالجة ومركزية وتوحيد المدفوعات بين البنوك والحفاظ على تحويل الأموال.
- في تونس، تم إنشاء "تونس للمقاصة" في 1993 تحت اسم STICODEVAM. وهي تمثل رابطًا قويًا للبنية الآمنة والموثوقة لسوق رأس المال، إذ انها تقدم مجموعة واسعة من خدمات ما بعد السوق. ومساهميها هم وسطاء البورصة بالإضافة الى سبعة بنوك محلية.

- في الجزائر، تم إنشاء " الجزائر للمقاصة" في 1993، وتم تعديلها واستكمالها في 2003. وهي تشرف على حسن سير معاملات الأوراق المالية، وتسوية المعاملات، وهي التي تضمن كذلك الإدارة المهنية للأوراق المالية وفي نفس الوقت تسهر على الارتقاء بالأداء قصد الموائمة مع المعايير الدولية. كما تقوم هذه المؤسسة بمهام مركز إيداع الأوراق المالية في الجزائر من خلال إدارة نظام تسوية آلي ومتكامل (تسليم ودفع) لصالح جميع المهنيين المحليين.
- في ليبيا، تم إطلاق نظام "غرفة المقاصة" في 2015 من قبل البنك المركزي، مما منح العديد من المزايا للبنوك الليبية وفروعها. في الواقع، فإن نظام "غرفة المقاصة" يساعد على الحد من المخاطر التشغيلية كما يجعل عملية التبادل أكثر أمانًا لكونه يطبق سياسات الأمان الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا النظام التقارير والإحصائيات التي تبسط تحليل ومراجعة جميع عمليات فرع البنك من قبل البنك المركزي الليبي.
- في موريتانيا، طبق البنك المركزي نظام "غرفة المقاصة" الذي يوفر تسوية شبه يدوية لتصفية المعاملات بين البنوك. ولا يزال التبادل المادي للشيكات يتم يوميًا بمشاركة جميع البنوك التجارية في غرفة المقاصة التابعة للبنك المركزي الموريتاني.

المصدر: المؤلف

في الختام، يمكن التذكير بأن إجراء التقارب الذي اتخذه مجلس محافظي المصارف المركزية لدول اتحاد المغرب العربي يمثل خطوة مهمة إلى الأمام.

حيث انه في نهاية الدورة الثامنة لمجلس محافظي المصارف المركزية لدول اتحاد المغرب العربي المنعقدة في 17 نوفمبر 2018 في تونس، تقرر اعتماد خطة عمل مشتركة ترتكز على أربعة محاور.

الشكل 5-1 خطة عمل مجلس محافظي المصارف المركزية لدول اتحاد المغرب العربي

فيما يتعلق بالمحور الأول، كان هنالك توصية بإنشاء لجنة تقنية معنية بالتقنيات المالية الجديدة والدفع بواسطة الهاتف المحمول، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية والعملة المشفرة وأمن الفضاء الالكتروني.

سيركز عمل مجلس محافظي المصارف المركزية لدول اتحاد المغرب العربي المركزي على الأمن والامتثال والشفافية.

وستعزز الأدوات الرقمية مثل البيانات المتسلسلة (Blockchain) هذه الرؤية ،وذلك من شأنه ان يحسن تتبع التدفقات المالية ويزيد في شفافية المعاملات المالية.

6- التحديات الرقمية الكبرى

يخصص هذا الفصل لتحليل الاستراتيجيات الرقمية التي بدأت البنوك المغاربية في دراستها من خلال التركيز على البيانات المتسلسلة (Blockchain) والعملة الرقمية (cybermonnaie) والتكنولوجيا المالية (FinTech).

يحتاج المغرب العربي إلى ابتكارات تكنولوجية لتخطي جيل كامل واللحاق بالركب. وهكذا، في الواقع، يمكنه أن يصبح عقبة من حيث

- عدم وجود البنية التحتية

إذ يوفر المغرب العربي ملعبًا بكرًا لاختبار مفاهيم جديدة والتحقق من صحتها على نطاق واسع، مثل الدفع بواسطة الهاتف الجوال الذي فرض نفسه بسرعة. وتعتبر البيانات المتسلسلة (Blockchain) والعملة الرقمية (cybermonnaie) والتكنولوجيا المالية (FinTech) مجالات استكشاف جديدة، ويمكن للبنوك المغاربية أن تلعب دور القيادة فيها.

مزايا الرقمنة

التحكم في تكاليف المعاملات

يرتبط التطور المستمر للتمويل في المغرب العربي بتطور النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية التي يحتاجها السكان. وفي عذا الشأن يلعب التثقيف المالي للأفراد دورًا أساسيًا.

في البلدان المغاربية، تقود البنوك دينامية قصد تخفيض المعاملات النقدية وخفض التكاليف حتى يتمكن الوكلاء الاقتصاديون من:

- أداء المدفوعات ،
- إجراء التحويلات ،
- ابرام القروض الصغيرة ،
- إيداع وسحب وتوفير الاموال دون حتى لمسها.

كما يمكن التحكم في تكاليف المعاملات من خلال النقود الإلكترونية، ومن المتوقع أن تنطلق ثورة النقود عبر الهاتف المحمول.

محاربة الاقصاء

يمكن تعريف الخدمات المالية الرقمية (SFN) بأنها خدمات مالية تقليدية يمكن الوصول إليها عبر الأجهزة المحمولة، بتكلفة منخفضة وبكميات صغيرة. يقوم مزودي الخدمات المالية الرقمية بالحد من تكاليفهم بشكل كبير ونتيجة لذلك، لديهم الفرصة لتقديم خدماتهم بأسعار تنافسية.

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية التي تتيحها الخدمات المالية الرقمية نذكر خدمة الدفع بواسطة الهاتف الجوال أو ما يعرف بالدفع الإلكتروني. إنها خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول للمشتريات العادية والفواتير والدفوعات الجماعية مثل الرواتب أو سداد الائتمان.

وتجدر الإشارة انه وفقًا لتحليل أجري عام 2018 للبنك الدولي وقاعدة بيانات Global Findex في المنطقة المغاربية ومنطقة شمال إفريقيا، فإن الشمول المالي يمثل فرصًا كبيرة للنمو بالنسبة للمرأة، حيث ان هنالك 52 ٪ من الرجال مقابل 35 ٪ فقط من النساء اللاتي لديهن حساب. كما يوفر العدد المرتفع نسبيًا للأشخاص الذين لديهم هواتف محمولة إمكانية تعزيز الشمول المالي، حيث ان 86٪ من الرجال مقابل 75٪

من النساء من ضمن الأشخاص الذين لا يملكون حسابا مصرفيا لديهم هواتف جوالة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يقوم ما يقارب 20 مليون من الاشخاص البالغين الذين لا يملكون حسابا مصرفيا بإرسال الأموال أو استلامها نقدًا أو من صراف البنك.

لطالما كانت تكاليف البناء والتكاليف التشغيلية المرتفعة للوكالات المالية المتوفرة في المغرب العربي تمثل واحدة من العقبات الرئيسية أمام نشر الخدمات المالية للفئات الفقيرة من السكان. بالإضافة إلى ذلك، يقلل تشتت للسكان بشكل ملحوظ من وفورات الحجم ويولد تكاليف إضافية للرقابة الداخلية، مما يزيد من مخاطر التشغيل والائتمان. وتترجم هذه التكاليف إلى منتجات باهظة الثمن وغير مناسبة لهؤلاء السكان. وتعالج الخدمات المالية الرقمية هذه المشكلة من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تتيح المجال لمعاملات ب "مبالغ صغيرة".

نتيجة لذلك، يمكن ان تساعد الخدمات المالية الرقمية على تحقيق الشمول المالي لعدد كبير من السكان المهمشين اليوم في المنطقة المغاربية.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الخدمات المالية الرقمية سلاحًا معصومًا ضد الاقتصاد السري ومحرك حقيقي لتداول النقد. ففي الواقع، " انخفاض الدخل " ليس مرادفًا لانخفاض النشاط المالي. فللفقراء حياة مالية غالبًا ما تكون أكثر ديناميكية من المتوسط بسبب دخلهم غير النظامي. ويمكن ان تشجعهم الخدمات المالية الرقمية على إعادة استثمار أموالهم، التي كانت في السابق خارج القنوات الرسمية، في الاقتصاد العالمي. أما بالنسبة للشركات المغاربية، فيمكنها الاستفادة من تتبع أفضل لتدفق معاملاتها، مما سيؤدي إلى زيادة في عدد هذه المعاملات وسيحسن مرة أخرى من سيولة السوق.

بالإضافة إلى ذلك، فان الخدمات المالية الرقمية تسهل الوصول إلى الائتمان. نظرًا لأن محفوظات الائتمان والمعاملات مخزنة على شريحة الهاتف (SIM)، فإن العملية تصبح اقل بيروقراطية وأكثر سرعة.

يمكن للشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، التي تشكل أكبر نسبة من النسيج الاقتصادي في المغرب العربي، الاستفادة من هذه المزايا، وبالتالي محاكاة ريادة الأعمال والاستثمار والتوظيف.

الخدمات المالية الرقمية في المنطقة المغاربية: أين نحن اليوم؟

في عالم تكتسب فيه التكنولوجيا الرقمية زخمًا كبيرا ومطردا باعتبار ان كل ابتكار جديد يأتي على اعقاب الابتكار الذي سبقه، يجب على البلدان المغاربية مواكبة تطور التقنيات الجديدة التي انتشرت على الصعيد العالمي.

على الصعيد الدولي. من أجل هذا، يجب اتخاذ تدابير حتى تتمكن البلدان المغاربية من الوصول الى صفوف أكثر تقدماً ومناصب أقوى.

نقترح تبادل وتسريع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات لأن الوصول إلى الإنترنت أصبح ضروريًا أكثر فأكثر. وفورات الحجم الإقليمية مرغوب فيها في المجال الرقمي.

ففي الواقع، اصبحت البنية التحتية للاتصالات عنصراً أساسيا وحاسماً في تحقيق الجاذبية والقدرة التنافسية لأنه على سبيل المثال، إذا لا تستفيد الشركة من التدفق الكافي لإدارة أدوات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، فإن هذا يمكن أن يعوق نشاطها. ولذلك يجب القيام بالتنفيذ والالتزام بالسياسات التي

تعزز القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم. ففي مجال الصحة، لا بد من تنفيذ ربط أفضل بين مختلف الجهات الفاعلة.

في الواقع، تسمح "الصحة الرقمية" بالتواصل السريع إذ يتم إدراج جميع الجهات الفاعلة للحصول على رعاية أكثر فعالية وكاملة باعتبار ان الملفات الطبية للمرضى يتم مشاركتها من خلال تطبيقات. ومن الضروري أيضًا تعميم استخدام التقنيات الرقمية في التعليم من خلال إدخال المزيد من التدريبات على النظم الرقمية في الجامعات.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 5٪ من سكان المنطقة المغاربية يستخدمون الخدمات المالية الرقمية المتوفرة في الوقت الحالي، إلى جانب عمليات إعادة شحن الهواتف المحمولة.

ويرجع معدل الاستخدام المنخفض هذا إلى عدة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب. على مستوى العرض، تجدر الإشارة بالأساس الى عدم كفاية الخدمات لاحتياجات المستخدمين. ومع ذلك، فإن ميزة الخدمات المالية الرقمية تكمن في استخدام الهاتف المحمول للمعاملات المالية.

اما على مستوى الطلب، فإن التعامل مع النقد والاحتكاك المباشر بالوكلاء التجاريين من العادات الراسخة في سلوك الاستهلاك للأسر المغاربية. أخيرًا، يمثل الافتقار إلى التثقيف المالي بشكل عام يمثل عقبة رئيسية أمام الشمول المالي والرقمي.

الإطار 6.1 ما يمكننا تعلمه من تجربة Pes-Ma في كينيا

"ام –بيزا" (M-Pesa)هي عبارة مكونة من كلمتين: "ام" تعني محمول و "بيزا" تعني المال باللغة السواحلية. وتعد "ام –بيزا" أكثر الخدمات المالية الرقمية انتشارا في أفريقيا. وقد انطلقت في 2007 في كينيا بواسطة "سافاريكوم" Safaricom ، وهو فرع تابع لشركة "فودفون" Vodafone. بمجرد التسجيل، يتم إنشاء حساب إلكتروني وربطه بشريحة الهاتف (ببطاقة SIM) الخاصة بالزبون. وهكذا تصبح لديه القدرة على دفع واستلام وتحويل الأموال إلى طرف ثالث عن طريق هاتف محمول عادي للغاية. وقد انتشرت هذه الخدمة على الفور بين الكينيين، على اختلاف مستوياتهم التعليمية. ونتيجة لذلك، بلغ عدد المسجلين خمسة ملايين في العامين الاولين وفي عام 2016، كان 70٪ من السكان الكينيين قد تبنوا الخدمة بالفعل، كما تم إنشاء 860،000 وظيفة.

- **المشرع المشجع**

أحد الأسباب الرئيسية لنجاح "ام –بيزا" M-Pesa في كينيا هو تعاون المشرع وعدم اعتراضه على هذا المشروع، رغم انه كان محفوفا بالمخاطر وغير عادي. وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها البنوك التجارية، فقد لعب البنك المركزي بكينيا (BCK) دورًا مهما في المساعدة والمتابعة وذلك لتمكين الضوابط التنظيمية من التكيف، في المرة الثانية، مع هذا الابتكار المثير للجدل والذي تمثله النقود المحمولة.

- **مزود خدمة راسخ في السوق**

تم إطلاق المشروع من قبل "سافاريكوم" Safaricom، وهو مشغل للهاتف المحمول ومالك لحصة قدرها 73 ٪ من الزبائن المخلصين في 2007. وقذ وفر له موقعه المهيمن في السوق، وكذلك الشبكة القوية من الموزعين لشحن الهاتف التي يملكها، فرصة سانحة لتعميم M-Pesa في جميع أنحاء كينيا.

- **شبكة واسعة من وكلاء M-Pesa**

تضفي M-Pesa على وكلاءها صفة الزبائن اللذين لديهم سقوف إيداع وتحويل أعلى من الزبائن العاديين. وبفضل هذه الاستراتيجية، سرعان ما تمكن المشغل من تطوير شبكة كبيرة ومحكمة التنظيم من الوكلاء.

- **زبائن متعاونون**

لعب المستوى العالي للتعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكينيين دورا محوريًا في استيعاب ونمو M-Pesa. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم دورات تثقيف مالي منذ 2010 لتسهيل انتشار هذه الخدمة.

- **إعلانات مدروسة**

خصصت Safaricom ميزانية اتصالات كبيرة لـ Pesa-M وكان لشعار " Send Money Home" أو" أرسل أموالك إلى اهاليكم" تأثير عاطفي كبير على المستخدمين الذين سئموا من الاضطرار إلى السفر عبر البلاد لاعطاء الأموال إلى عائلاتهم.

المصدر : المؤلف

تأثير العملة المشفرة على الاقتصاد وكتلة البيانات المتسلسلة (Blockchain)

العملة المشفرة هي عملة تدار وتُستخدم على شبكة كمبيوتر لا مركزية من نظير إلى نظير تسمى بكتلة البيانات المتسلسلة Blockchain.

إن كتلة البيانات المتسلسلة blockchain هي تقنية لتخزين ونقل المعلومات، وهي بمثابة كتاب كبير يحتوي على مجموعة من المعاملات.

التفكير المغاربي بشأن العملة المشفرة متغير الابعاد. اذ ان هذه العملة، في أي حال، تثير الفضول وفي نفس الوقت الحذر. فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا النقاش؟

هل ستقوم كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain بإزالة البنوك؟

للإجابة على هذا السؤال، يمكننا اعتماد نهجين: منهج عالم البيانات (فني الرقمنة) و / أو نهج مستخدم البيانات (فني المالية).

نحن نفضل النهج الثاني هنا.

هل يمكن لوجود مثل هذه التقنية أن يشكك في سلطة الوسطاء الماليين على التقارير المالية؟

إزاحة الوساطة المالية؟

ما هي جدوى كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain ؟ تسمح كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain بتسجيل المعلومات بشكل رقمي دون اللجوء بالضرورة إلى جهة خارجية موثوق بها. وتجدر الإشارة الى ان المعلومات آمنة ولامركزية. وهكذا يخول لعضوين في الشبكة إجراء معاملات على شكل "النظير إلى النظير" دون تدخل أي وسيط.

عندما يريد شخص معاينة معاملة ما في كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain (الكتاب الكبير)، يتحتم عليه فك تشفيرها، مما يتطلب موارد كهربائية وحاسوبية. وبما ان اللامركزية تتطلب ذلك، فانه يقع اللجوء الى المستخدمين للتحقق من صحة المعاملات.

هل يمكن لـكتلة البيانات المتسلسلة Blockchain ان تحد من تكاليف الوساطة المالية؟ هل يجلب هذا الابتكار مخاطر جديدة؟

ويطلق عليهم اسم"المعدنون" الذين يتقاضون أجوراً بعملة البيتكوين Bitcoin مقابل العمل الذي يقومون به، أي فك تشفير كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain.

ما هي جدوى البنوك؟

البنك هو وسيط يلعب دور الطرف الثالث الموثوق به في المعاملات المالية (المدفوعات، بورصات الأوراق المالية، تسجيل الضمانات ...).

في عالم غير مثالي، تقوم البنوك بجمع المعلومات بطريقة آمنة وسرية ومنظمة.

وبالمقابل، فهي تتمتع بالقوة السوقية وبنفاذ متميز لبيانات زبائنها للحد من عدم تناسق المعلومات بشأنهم.

نتيجة لذلك، يمكن للبنوك ان تقيد نفاذ بعض المشاركين في نظامها المالي مثلا من خلال تقنين الائتمان.

ما هي وظائف البنك التي يمكن أن تؤديها كتلة البيانات المتسلسلة nBlockchai؟

لكل وظيفة مصرفية كلاسيكية هنالك الاستخدام الدقيق مرادف لها في كتلة البيانات المتسلسلة Blockchain باعتبارها تقنية تخزين ونقل للمعلومات.

وتطبيقات Blockchain عديدة في مجال التمويل. اذ ان هذه الكتلة من البيانات المتسلسلة تشكل عامل تشويش يتميز بإدخال الاضطراب على المؤسسة المصرفية التقليدية بفضل تقنية غير مسبوقة. فنحن إذا إزاء جيل جديد من الصيرفة، وذلك يعنى ان الوظائف المصرفية التقليدية قد أصبحت قيد المراجعة بواسطة Blockchain.

بالإضافة الى ذلك، يعد ظهور نموذج مصرفي جديد قائم على البيانات الضخمة، وخاصة البيانات الخارجة عن المالية أدى إلى تطور علاقة جديدة مع الزبائن تعتمد على نظام متعدد القنوات يتسم بالإنسانية والمراعاة البيئية مستشار الانسان الآلي (Robot Advisor)، التمويل الجماعي (Crowdfunding) ، خوارزمية الذكاء الاصطناعي ...).

Blockchain : عامل تشويش على البنك

التكنولوجيا التي تقدمها Blockchain: البنك الجديد	وظائف البنك	
تبادل وتحويل العملات الإلكترونية	إدارة طرق الدفع	***بنك التجزئة***
تداول الأوراق المالية (Robot Allocator)	إدارة الأصول وتخصيصها للزبائن الكبار	***بنك الجملة***
تسجيل حقوق التصويت المرتبطة بالأسهم	إدارة الاوراق المالية والأرشفة وتسجيل الضمانات والمكتب الخلفي	
جمع الأموال من قبل ICO (طرح العملة الأولي) عن طريق إنشاء الأوراق المالية (الرموز) التي يمكن صرفها مقابل العملات الالكترونية	المالية وتمويل الشركات	***بنك التمويل والاستثمار***
تنفيذ العقود الذكية (*Smart contracts*).	الامتثال، التدقيق، إعداد التقارير، التقاضي، المراقبة، سجل الائتمان،	***وظائف عرضية***

المصدر: المؤلف

هل يمكن أن يحل التمويل المشفر محل البنوك التقليدية؟

نظرًا لقدرتها على الحد من عدم تناسق المعلومات وخفض تكاليف المعاملات (تكاليف تحرير العقود وتكاليف التدقيق والمخاطر وتكلفة المخاطر الأخلاقية)، تعتبر الشركات المصرفية احتكارا طبيعيا مقارنة بالشركات غير المصرفية.

وبصفتها تمثل طرفا ثالثا موثوق به ومعتمد من الدولة، فإن الشركات المصرفية تتولى هذه المهام من خلال بناء سمعة طيبة في السوق.

يوفر التمويل المشفر تقنيات وآليات لاجراء عقود مالية دون وجود جهات خارجية موثوق بها (البنوك). في الواقع، اذ ان Blockchain تتحدى سلطة الوسطاء على المعلومات المالية، مما يجعل أنشطتهم موضع تساؤل من قبل الداخلين الجدد بطريقة لا مركزية (Wright and De Filippi، 2015، Gans and Catalini، 2017).

يمكن أن تحد blockchain من تكاليف الأنشطة التي يديرها الوسطاء الماليون.اذ انه وفقًا لـ Gans و Catalini (2017) ، تسمح blockchain بتخفيض تكاليف تدقيق المعاملات وتكاليف تشبيك المشاركين في النظام المالي. كما يمكن لها أن تقلل أيضًا من التكاليف المرتبطة بتأمين التبادلات المالية، وتحسن من سرعة معالجة بعض المعاملات وتسمح بمرونة التسوية وتصفية المعاملات التي تقوم بها البنى التحتية لما بعد السوق.

يمكن أيضا للخدمات المبتكرة التي تقدمها شركات FinTechs المبتدئة أن تقلل من تكاليف الوساطة المالية،

التي ظلت مستقرة نسبيًا لمائة عام في أوروبا والولايات المتحدة (ilipponPh ، 2016).

وهكذا يتم استبدال الثقة في الوسيط بالثقة في مدونة البروتوكول، وآليات الحوافز (بين "المعدنين") المرتبطين بها. على سبيل المثال، في بروتوكول Bitcoin ، يتنافس المعدنون على الحق في إضافة كتلة ، من أجل الحصول على المكافأة المتوقعة في bitcoin.

المخاطر الكامنة في Blockchain

في غياب سلطة خارجية قادرة على مراقبة تركيز السوق، هناك خطر أن تقوم مجموعة من المشاركين بالسيطرة على الشبكة.

وتتضمن العملات الإلكترونية مثل البيتكوين مخاطر مختلفة بالنسبة للمستهلكين والمؤسسات المالية. في العديد من الدول والسلطات القضائية (مثل فرنسا وأوروبا)، لا يمكن وصفها بأنها عملات قانونية أو حتى اقتصادية (Yermack، 2015). نتيجة لذلك، لا يمكن للمستهلكين التأكد من أنهم يمكنهم استخدامها للدفع في المتاجر أو تحويلها إلى عملة قانونية، حيث انه لا تملك Bitcoin ضمانًا قانونيًا لاسترداد الأموال في أي وقت وحسب قيمتها الاسمية.

سوف تؤدي blockchain إلى تطور دور الجهات الخارجية الموثوقة في التمويل، ولكن لن يؤدي ذلك إلى زوالها. وبالإضافة، سوف يجلب هذا الابتكار العديد من الفوائد للنظام المالي من خلال الحد من تركيز قوة الوسطاء على المعلومات، وتوفير قدر أكبر من الشفافية لمراجعة ومراقبة البيانات المالية، وتشجيع ظهور الخدمات وأساليب التمويل المبتكرة.

ولكي ستفيد المجتمع من هذا الابتكار، سيتعين على الجهة التنظيمية وضع إطار عمل يحد من المخاطر المرتبطة به، أو حتى الابتكار في ممارساته الخاصة بمراقبة المعلومات المالية.
وللقيام بذلك، يتعين على هذه الجهة ان تتقن التقنيات المعلوماتية الجديدة.

blockchain في المغرب العربي

في المغرب العربي، يقلل التدريب الذاتي وصعود التعليم الإلكتروني ودورات التعليم الالكتروني المفتوحة الواسعة النطاق(MOOCS) من الفجوة الرقمية. حيث ان معارف أفضل الجامعات في العالم تصبح في متناول الجميع، الامر الذي من شأنه ان يعود بالفائدة على الجميع.
قبل خمس سنوات، لم تكن التكنولوجيا المالية (fintechs) موجودة تقريبًا. اما اليوم، فهي على جدول أعمال كبار المسؤولين في البنوك المغاربية الكبرى.

ويحتاج المغرب العربي إلى النقود وضمانات المقرضين على العقارات وغيرها. وبالتالي فإن blockchain هي الرابط المركزي لجلب الثقة مفقودة اليوم بين الأطراف.

وقد أصبح blockchain بسرعة أساس جميع التبادلات القائمة على العرض والطلب. وبحكم تصديها المحكم للغش، فهي يؤمن الطلبات والمدفوعات والوصول إلى المستندات والخدمات المصرح بها ، إلخ.
على سبيل المثال، وفقًا للبنك الدولي، فإن 90٪ من العقارات غير مسجلة في بعض البلدان المغاربية. وهكذا لا يمكن للوكلاء الاقتصاديين استخدام ممتلكاتهم لإصدار رهن عقاري، بسبب عدم وجود السجل العقاري في حالة جيدة و محين.

هنالك حاليًا تجربة لاستخدام blockchain لإنشاء سجل للملكية رقمي وشفاف وغير قابل للتزوير. كما يفضل أن تتبع الدول الأخرى بسرعة على نفس الخطى.

وعلى سبيل المثال، تُستخدم سلاسل blockchain للمصادقة على معاملات شراء وبيع المواد الغذائية مثل القمح أو الأرز أو الشوفان.

والعقبة الوحيدة أمام اعتماد blockchain هي الطاقة. حيث ان نشاط "التعدين" للتحقق من صحة المعاملات وتسجيلها في السجل يستهلك طاقة مهولة.

Blockchain والتمويل الإسلامي: طفرة جديدة

توفر Blockchain شفافية أكبر حيث يمكن لأي شخص الاطلاع على المعلومات في أي وقت وفي أي مكان. وهي توفر أمانًا أكبر، حيث لا يمكن إجراء اي تغيير إلا عندما تتم الموافقة عليه والتحقق منه من قبل مجتمع من الأقران الذين يتصدون الى محاولات الاحتيال.

في الواقع، لا جدال في أن Blockchain تدمج القيم الإسلامية للعدالة والمساواة والثقة التي يروج لها التمويل الإسلامي حيث ان استخدام شبكة لامركزية يمكن من الحد من خطر النزاع والخطر الأخلاقي بين المشاركين أو حتى القضاء عليهما . وبالتالي تحد هذه الآلية من مخاطر الأخطاء والاحتيال لأن تقنية Blockchain تلغي الحاجة إلى التوثيق اليدوي للعمليات. في الواقع، من أجل احترام المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي مع تجنب الفائدة والمضاربة واوجه عدم اليقين، تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة واسعة من العقود التي تتطلب الكثير من الترتيبات التعاقدية والاعتبارات الإدارية والقانونية التي يمكن أن تزيد من التكاليف. إن اعتماد تقنيات blockchain القائمة على العقود الذكية يذلل التعقيدات الإدارية والقانونية لأن شروط العقد يتم ترميزها إلكترونيًا ولا يتم تنفيذها إلا في حالة استيفاء الشروط.

تقدم Blockchain فرصًا جديدة للتمويل الإسلامي من خلال تسهيل تطوير واستمرار "الوقف". و"الوقف" هو شكل من أشكال الهبات الطوعية والدائمة لجزء من التراث، والذي من شأنه ان يسهل استغلال الأصول غير المستغلة

في العالم الإسلامي من أجل تعظيم قيمة أموال

الهبات. ولكي يظل "الوقف" ذا جدوى، يجب على اللاعبين الرئيسيين في القطاع المالي أن يكونوا على اطلاع بآخر المستجدات وأحدث الابتكارات في Fintech التي تسمح بدعم الوقف وتطويره على نطاق دولي مع الترويج لبدائل اقتصادية جديدة ل تعزيز وحدة المسلمين.

إلى جانب البنوك، حصلت شركات ناشئة إسلامية مختصة في تشفير العملات على تفويض من طرف خبراء في الاسلام لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن بين رواد هذا المجال، يمكننا الاستشهاد ببلوسوم فاينانس، ومقرها في إندونيسيا وفينتيرا في سنغافورة.

"بلوسم" (Blossom) للمالية

يقدم Blossom أدوات المالية تتوافق مع مبادئ الشريعة لجمع الأموال وتوفيرها ومشاركة التكاليف باستخدام التشفير بغية التخفيض في رسوم التحويل والمعاملات. كما تقدم Blossom للإندونيسيين صكوك ذكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهي عبارة عن سند قائم على أصول مثل العقارات. ويستفيد المستثمرون من هذه الصكوك عندما ترتفع قيمة الأصل. وبسبب هياكلها المعقدة، لا يمكن إلا للحكومات والشركات الكبرى الاستثمار في الصكوك. ولكن باستخدام blockchain، تأمل Blossom في فتح الصكوك أمام المزيد من المستثمرين الأفراد.
كما اقترحj Blossom للمسلمين سداد الزكاة السنوية بنسبة 2.5 ٪ باستخدام عملة مشفرة على سلسلة من الكتل دون أي تكلفة. وستذهب الأموال في النهاية لمساعدة الأيتام الإندونيسيين والأرامل في سومطرة ووسط جاوا.

المصدر: المؤلف

"فنتارا" Finterra

طورت Finterra منصة للتمويل الجماعي باستخدام Blockchain قصد إنشاء عقود ذكية لمشاريع الوقف الاجتماعية، مثل المساجد والمدارس وأنظمة الحماية الاجتماعية. ولضمان احترام الشريعة، توظف Finterra خبراء محليين في مجال الشريعة، كما تلجأ أيضا للتتشاور مع المجلس الإسلامي في ماليزيا، حيث تقوم الشركة بالعديد من الأنشطة.
وستنطلق Finterra في العمل شرق إفريقيا وخاصة في كينيا حيث يتنامى الاستخدام في القطاعات التي يمكن أن تستفيد من تكنولوجيا Blockchain ، كما هو الشأن بالنسبة للقطاعات التي قامت بتطوير عادات المستهلك من خلال تقديم تقنيات دفع جديدة مثلM-Pesa . وتخطط Finterra لإدخال انظمة استخدام لإدارة الممتلكات وتطوير التجارة الإلكترونية في البلاد.

المصدر: المؤلف

7- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنوك

يحلل هذا الفصل استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في الاستثمار المسؤول اجتماعيا. كما يركز على الإجراءات التي تم تنفيذها في المنطقة المغاربية ويحاول تحديد دور البنوك المغاربية في المساهمة في الجهد المناخي.

ما هي فوائد نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE)؟

خلال الستينيات من القرن الماضي، دخل مفهوم **المسؤولية الاجتماعية للشركات** (RSE) في النقاش الدولي في كل من أوساط الأعمال وعالم البحوث العلمية، حيث أن جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بهذا المفهوم، باتت تولي اهتماما خاصا بهذه المسألة. بينما تحدد المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام في جانبها البيئي، يجدر التذكير ان المسؤولية الاجتماعية للشركات في الواقع تشمل أيضا تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة للشركات، ودمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في أنشطة الإدارة. وهكذا فمن الضروري ان يقع تقديم المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة على انهما مفهومين متكاملين، مما يفسر الربط بينهما في غالب الأحيان. اذ ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم.

وقد ساهمت العديد من المنظمات الدولية في تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء العالم.

الإطار 7.1 الجهات الدولية الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية للشركات

المفوضية الأوروبية	"الادماج الطوعي من جانب الشركات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة".
المعيار ISO 26000	"مسؤولية المنظمة عن وقع قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وترجمة هذه المسؤولية إلى سلوك أخلاقي وشفاف: يسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع؛ يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة؛ يحترم القوانين المعمول بها ويتوافق مع المعايير الدولية؛ يتم دمجه في جميع اقسام المنظمة وتنفيذه في علاقاتها ".
الأعمال التجارية من أجل المسؤولية الاجتماعية (BSR)	الممارسات التجارية التي "تعزز المساءلة وتحترم القيم الأخلاقية لصالح جميع أصحاب المصلحة". يقترح مفهوم الأعمال التجارية من أجل المسؤولية الاجتماعية Business for Social Responsibilityأيضًا أن " تحترم ممارسات الأعمال التجارية المسؤولة البيئة الطبيعية وتحافظ عليها" كما يفيد أنه "من خلال المساعدة في تحسين نوعية الحياة وفرص العمل، تُعطي ممارسات الأعمال التجارية المسؤولة السلطة للأشخاص وتمكن من الاستثمار في المجتمع الذي تعمل فيه الشركة. إذا تم التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كلي، فيمكنها تقديم أكبر الفوائد للشركة نفسها ولأصحاب المصلحة عندما يتم دمج هذه المسؤولية في استراتيجية الشركة وعملياتها."
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة)WBCSD(	"الالتزام المستمر للشركات بالأخلاقيات والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل."

المصدر: وفقا للمؤلفين

جعلت معظم الشركات الكبيرة من المسؤولية الاجتماعية ركيزة من ركائز استراتيجيتها. حيث أدركت هاته الشركات المخاطر التي ينطوي عليها إهمال قضايا المسؤولية الاجتماعية.

وفي الواقع، فان الشركات التي لا تقوم باعتماد هذه المقاربة تعرض نفسها لخطر الحرمان من فرص الإحالة المرجعية لدى زبائنها أو حتى تعطيل نموها.

وبالتالي، يعد الالتزام بنهج المسؤولية الاجتماعية للشركات رافد اساسي لتطوير الأعمال. حيث تهدف الشركات التي تقوم بتطبيق نهج المسؤولية الاجتماعية إلى أن يكون لها تأثير إيجابي على المجتمع والى احترام البيئة دون التفريط في استدامتها الاقتصادية.
ولتحقيق توازن أفضل، يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة. إذ ان أفضل الممارسات تستجيب بفعالية للتحديات التي تواجهها الشركات ولتوقعات أصحاب المصلحة، مع توفير رؤية جديدة لدورها ومسؤوليتها في المجتمع.

تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات بالأساس:

- احترام التنوع البيولوجي.
- مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.
- محاربة الفساد.
- مكافحة عمالة الأطفال.
- ادماج المعاقين.
- تعزيز صحة الموظفين.

وكل هذه الممارسات تجعل تمكن الشركات من:

- تطوير صورة إيجابية عنها بالمقارنة مع منافسيها الذين لا يتبعون نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- امتلاك ميزة تنافسية.
- كسب حصص جديدة في السوق.
- الحصول على علامة تجارية جيدة بفضل الثقة التي تكسبها لدى أصحاب المصلحة، والتي يمكن أن تفتح الباب أمام فرص اخرى جديدة.

- تشجيع الوصول إلى رأس المال لأن الجهات المالية الفاعلة تتجه أكثر فأكثر نحو المقاربة الشاملة للأداء التي تقوم على دمج المعايير البيئية والاجتماعية في قراراتها الاستثمارية.

- توحيد الموظفين حول القيم المشتركة وتعزيز ارتباطهم بمشاريع الشركة من خلال، مع جذب مواهب جديدة والاحتفاظ بالمواهب الموجودة في الشركة.

- الحد من النفايات أو إعادة تدوير المواد مع ضمان الكفاءة البيئية كمصدر ربحية للشركة.

- الانخراط في عملية التنمية المستدامة.

كيف يمكن للدولة تشجيع الشركات على اتباع نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

لقد احرزت فكرة قيام الدولة بتشجيع الشركات على أن تكون أكثر مسؤولية ببعض التقدم. إذ أنه يمكن للدولة أن تجبر الشركات على احترام حقوق العمل الأساسية من خلال، على سبيل المثال، فرض ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل. كما يمكن أن تتخذ الدولة مبادرة أخرى تتمثل في تشجيع الشركات التي تنضم الى نهج المسؤولية الاجتماعية بالانتفاع من "ضريبة القيمة المضافة المسؤولة". وهي ضريبة على القيمة المضافة مخفضة خصيصا للشركات التي تعتمد طرق انتاج مراعية للبيئة ومسؤولة.

دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاستثمار الاجتماعي المسؤول (ISR)

يشير الاستثمار الاجتماعي المسؤول (ISR) إلى الاستثمارات التي يتم إجراؤها وفقًا للمعايير الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وليس فقط المالية. الاستثمار الاجتماعي المسؤول هو أحد المحددات الرئيسية للاقتصاد المسؤول لأنه يشجع الشركات على النظر في معايير مغايرة للمعايير المالية. ويرتبط الاستثمار الاجتماعي المسؤول (ISR) ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات(RSE) ، حيث يختار الأطراف الذين يقومون بهذا النوع من الاستثمار في محافظهم الشركات الأكثر احتراماً وفقًا لمعايير مختلفة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك المغاربية

تلتزم البلدان المغاربية باتباع نهج يتلاءم مع المعايير الدولية. وتتبني مقاربات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المحاور التالية:

- حقوق الإنسان.
- علاقات العمل وظروف العمل.
- البيئة.
- الممارسات العادلة، الخ...

يتميز تصنيف 2018 بتقدم جيد للبلدان المغاربية من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك بفضل التحسن الواضح لمؤشراتها البيئية الرامية لتلبية متطلبات واحتياجات جميع الاطراف المعنية على النحو الأمثل.

الجدول 7-1 ترتيب البلدان المغاربية حسب انفتاحها على المسؤولية الاجتماعية للشركات

البلد	2013		2017		2018	
	الدرجة	المرتبة	الدرجة	المرتبة	الدرجة	المرتبة
الجزائر	652	**116**	646	**124**	615	**126**
متوسط						
المغرب	689	**71**	703	**54**	692	**52**
موريتانيا	616	**150**	619	**145**	622	**121**
ليبيا	567	**173**	546	**181**	553	**166**
تونس	672	**92**	698	**59**	692	**53**
المتوسط	639.2	**120.4**	642.4	**112.6**	634.8	**103.6**

المصدر: معهد ريبسيكو

تسعى البنوك في البلدان المغاربية لإقامة علاقة ثقة دائمة مع زبائنها، حيث أنها توفر لهم المنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها وتكييفها بطريقة تحمي مصالحهم. وتهدف هذه المنتجات إلى احترام قواعد العمل الأخلاقي مع جميع الأطراف المعنية من خلال سياسات اجتماعية قائمة على الحفاظ على صحتهم وسلامتهم وتطورهم المهني.

تم اتخاذ سلسلة من التدابير لاحترام البيئة، بما في ذلك تنفيذ سياسة تمويل ملتزمة بالاقتصاد الأخضر وتحول الطاقة.

كما ترغب البنوك في جعل زبائنها مساهمين نشطين في تحقيق طموحاتهم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مراعاة العوامل الاجتماعية والبيئية في عملياتهم.

البلدان المغاربية تستثمر في التنمية المستدامة

من أجل تعزيز التنمية المستدامة، تلتزم البلدان المغاربية، من ناحية، بتحديات استراتيجية أجندة 2030 التي تتضمن 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة (ODD) ومن ناحية أخرى بتحديات أجندة 2063.

وتواجه البلدان المغاربية تحديات أجندة 2030 من خلال الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD) وخاصة في مجالات الصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة، حيث تم إحراز تقدم كبير.

17هدف للتنمية المستدامة

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي جميع أنحاء العالم.
2. القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. تمكين الجميع من العيش بصحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار.
4. ضمان وصول الجميع إلى التعليم الجيد وعلى قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. ضمان وصول الجميع إلى المياه والصرف الصحي وضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية.
7. ضمان وصول الجميع إلى خدمات طاقة مأمونة ومستدامة وحديثة وبتكلفة ميسورة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمشترك والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع.
9. ارساء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام الذي يفيد الجميع ويشجع الابتكار.
10. الحد من عدم المساواة في البلدان ومن بلد إلى آخر.
11. التأكد من أن المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة.
12. إنشاء أنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ وآثاره (مع مراعاة الاتفاقيات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).
14 - الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لأغراض

التنمية المستدامة. 15- الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية واستعادتها، وضمان الاستخدام المستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف وعكس عملية تدهور الأراضي وإنهاء استنفاد التنوع البيولوجي 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وضمان الوصول إلى العدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. 17 - تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 25 سبتمبر 2015.

في الواقع، ووفقًا للتقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول المساواة بين الجنسين الصادر عن البنك الدولي، أحرزت البلدان المغاربية تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.

وهذا التقدم هو نتيجة لجهود بلدان المنطقة لترسيخ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل. وقد ركز هذا التقرير على خمسة مجالات وهي: المشاركة الاقتصادية وخلق الفرص والتعليم والصحة والتمكين السياسي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تونس قد وضعت نفسها على قمة الدول العربية من حيث المساواة بين الجنسين.

جدول: عرض المؤشر العالمي للمساواة بين الجنسين -2018

البلد	المرتبة (1-145)	المرتبة (1 - 149)
الجزائر	128	128
المغرب	139	137
موريتانيا	132	136
ليبيا	-	-
تونس	127	119

المصدر: تقرير الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2015، وتقرير الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2018

احرزت البلدان المغاربية تقدماً ملحوظاً من حيث التنمية البشرية، حسب قياس مؤشر التنمية البشرية (IDH)، وهو مؤشر إحصائي مركب يستند إلى ثلاثة معايير: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التعليم للأطفال الذين تبلغ أعمارهم 17 عامًا أو أكثر.

تم تقديم هذا المؤشر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستند إلى فكرة: العيش طويلًا وبصحة جيدة والتعلم والحصول على الموارد اللازمة للتمتع بمستوى معيشي لائق.

وتندرج ثلاث دول، الجزائر وليبيا وتونس، ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية، بينما تعد المغرب من بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

جدول: الأرقام القياسية ومؤشرات التنمية البشرية

التصنيف وفقا لمؤشرات التنمية البشرية	*مؤشر التنمية البشرية (HDI)*		ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة		مدة الدراسة المتوقعة		متوسط مدة الدراسة		إجمالي الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي لعام 2011)	
البلد	**2015**	**2017**	**2015**	**2017**	**2015**	**2017**	**2015**	**2017**	**2015**	**2017**
الجزائر	0.736	0.754	**74.8**	**76.3**	**14**	**14.4**	**7.6**	**8**	**13.054**	**13.802**
المغرب	0.628	0.667	74	76.1	11.6	12.4	4.4	5.5	6.850	7,340
موريتانيا	0.506	0.520	63.1	63.4	8.5	8.6	3.8	4.5	3.560	3.592
ليبيا	0.724	0.706	71.6	72.1	14	13.4	7.3	7.3	14.911	11.000
تونس	0.721	0.735	74.8	75.9	14.6	15.1	6.8	7.2	10.404	10.275
المتوسط	**0,7**	**0,7**	**71,7**	**72,8**	**12,5**	**12,8**	**6,0**	**6,5**	**9,8**	**9,3**

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018)

منذ عام 1990، تحسن مستوى التنمية البشرية في جميع بلدان المنطقة. وهذا يدل على جهود البلدان المغاربية لتعزيز التنمية المستدامة.

جدول: تطور مؤشر التنمية البشرية 1990 - 2017

البلد	1990	2000	**2010**	**2012**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الجزائر	0.577	0.644	**0.729**	**0.740**	**0.747**	**0.749**	**0.752**	**0.754**
المغرب	0.458	0.530	0.616	0.635	0.650	0.655	0.652	0.654
موريتانيا	0.374	0.442	0.486	0.499	0.514	0.514	0.516	0.520
ليبيا	0.677	0.727	0.755	0.741	0.695	0.694	0.693	0.706
تونس	0.569	0.653	0.716	0.719	0.725	0.728	0.732	0.735
المتوسط	**0,5**	**0,6**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018)

المبادرات الرئيسية لبلدان المغرب العربي في اطار التنمية المستدامة

الأمن الغذائي	**الجزائر**	الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتجديد-2010 : PNDRA) (2014، واستراتيجية "فلاحة 2020" واستراتيجية 2035 للتنمية الزراعية والريفية وصيد الأسماك.
	المغرب	خطة المغرب الأخضر (PMV-2008-2020) والبرنامج الوطني للحفاظ على مياه الري (PNEEI).
	موريتانيا	الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (أفق 2015 - رؤية 2030) ، والبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي **(PNIA / SA-2013-2020)** ، واستراتيجية تنمية القطاع الريفي لعام 2025 وبرنامج الأمن الغذائي الخاص بها. التنمية الريفية المتكاملة **(PDRI)**، الخطة الوطنية للتنمية الزراعية **(PNDA 2016-2025)** المعتمدة منذ عام 2017 والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية المعتمدة منذ عام 2014.
	تونس	خطة تنمية خماسية جديدة (2016-2020) تضمن تطوير الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي.
انتقال الطاقة	**الجزائر**	البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2015-2030)
	المغرب	استراتيجية الطاقة (2009-2030). هناك العديد من برامج كفاءة الطاقة التي يتم تشغيلها مثل البرنامج الوطني لتطوير تسخين المياه بالطاقة الشمسية، وبرنامج تعميم مصابيح الطاقة المنخفضة، وبرامج كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والنقل والبناء، وإنارة الشوارع والزراعة.
	موريتانيا	تهدف رؤية الطاقة في الدولة إلى ضمان وصول الجميع إلى خدمات طاقة مأمونة وحديثة وبأسعار معقولة. ويجب أن يصل معدل وصول الأسر إلى الكهرباء إلى 70 ٪ في عام 2020 ، و 85 ٪ في عام 2030 على المستوى الوطني و 40 ٪ في عام 2020 في المناطق الريفية.
	تونس	تهدف استراتيجية الطاقة لعام 2030 إلى تعزيز قدرة توليد الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة، وزيادة حصة الطاقات المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) في توليد الكهرباء.

تشغيل الشباب	**الجزائر**	خطة عمل لتعزيز العمالة ومكافحة البطالة، تم اعتمادها في أفريل 2008 ونقحت في عام 2014
	المغرب	استراتيجية توظيف وطنية (SNE-2015-2025)، وبرنامج حكومي (2017-2021) وخطة وطنية جديدة لتعزيز العمالة (أفق 2021).
	موريتانيا	استراتيجية توظيف وطنية (2017-2030) واستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك stratégie de croissance accélérée et de prospérité partagée (SCAPP) تستهدف معدل بطالة يبلغ -12 ٪ (2020) و -10 ٪ (2030).
	تونس	خطة تنمية خماسية تستهدف معدل البطالة يبلغ -12٪ (2020)
الانتقال الصناعي	**الجزائر**	يتم تنفيذ برنامج لدعم الشهادات وفقًا للمعايير الدولية لإدارة الجودة والبيئة والسلامة (341 شركة معتمدة من ISO 14001 في نهاية عام 2015). وتم إنشاء وكالة جديدة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واعتماد قانون توجيه لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة (17-02 من 10 جانفي 2017) لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المشتريات العامة والعقارات الصناعية وبرامج التصنيع والتمويل والتحديث. ويكمل هذه الآلية الصندوق الوطني لتطوير ودعم الاستثمار وتعزيز التنافسية الصناعية.
	المغرب	تهدف خطة التسريع الصناعي (2014-2020) إلى توفير 500000 فرصة عمل طويلة الأجل وزيادة الحصة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 23 ٪ في عام 2020.
	موريتانيا	تهدف استراتيجية الصناعة الجديدة (2016-2020) إلى دعم تحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وتعزيز ادماجه في الاقتصاد الوطني وتسهيل وصوله إلى الأسواق الإقليمية والدولية.
	تونس	لم تركز الاستراتيجية الصناعية لعام 2016 بما فيه الكفاية على البحث والابتكار. وتهدف خطة التنمية الخماسية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الصناعي بنسبة 8 ٪ في المتوسط، لمضاعفة الصادرات إلى 42 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وزيادة القيمة المضافة لقطاعات التصدير من 15 ٪ حاليا إلى 20 ٪ في عام 2020 والترفيع في حصة قطاعات التكنولوجيا المتقدمة من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 30٪ في عام 2020.

لا وجود لاستراتيجية إقليمية. اعتمد اتحاد المغرب العربي الكبير أول برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر (PASR / LCD) في عام 1999. وقد وقع تنقيحه لاحقًا لتحقيق أهداف الاستراتيجية العشرية للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2008-2018) ويهدف برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر (2011-2020)، المصادق عليه في الدورة السادسة عشرة للجنة الوزارية للأمن الغذائي (الجزائر العاصمة، ديسمبر 2010)، إلى تطوير العمل المشترك بين الدول الأعضاء، بما يتجاوز الحدود الوطنية، وتعزيز التآزر والتكامل بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.	**تغير المناخ ومكافحة التصحر**

المصدر: التقرير الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي

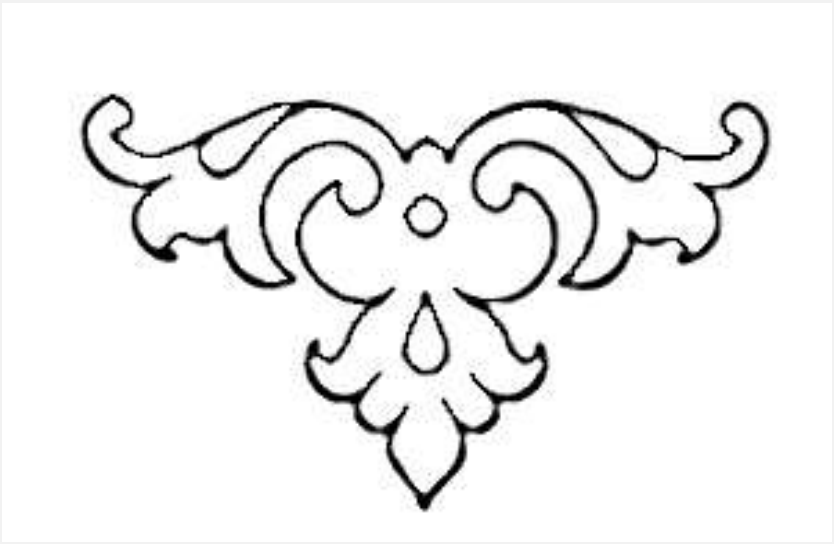

الخاتمة

لقد ركزنا في هذا التقرير على سبعة موضوعات لتثمين الدور الذي تلعبه البنوك المغاربية للمساهمة في بروز المنطقة.
تشارك الجهات المصرفية المغاربية الفاعلة بلا هوادة في حركية التنمية الإقليمية من خلال مساهمتهم القوية في الابتكار والدعم والمشورة.

وقد أصبحت البنوك المغاربية متيقظة للغاية فيما يتعلق بمعايير الأمن والامتثال من أجل ضمان ادماجها على نطاق دولي. وبعد التكامل المصرفي والإقليمي، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من بعض الموضوعات التي تدرجها البنوك المغاربية في خطط عملها.

وفيما يلي قائمة في النقاط الرئيسية التي وردت في التقرير:

1. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المغرب العربي 3.8٪ عام 2018 مقابل 2.5٪ قبل عشر سنوات. هذا النمو مستدام على الرغم من تغير السياق الدولي.

2. بشكل عام، أحرزت الوساطة المصرفية تقدما في المغرب العربي. ففي المتوسط، تتجاوز نسبة الائتمان المصرفي المخصص للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 50٪.

3- تعد مكافحة تمويل الإرهاب والامتثال لمعايير الأمن الدولية وتعزيز رأس المال من الأولويات التي سنحت بإرساء إدارة مصرفية جديدة وبتعزيز الامتثال.
4. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب مؤسسة مالية قد ترسخ في الاقتصادات المغاربية.

ويمكن أن يسهم الإدماج المالي الذي توفره الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية في التنمية.

5 - تحاول البنوك في المنطقة المغاربية الحد من العقبات التي تعوق التكامل الاقتصادي. إنها تثمن الحركات المالية والمصرفية العابرة للحدود، وخاصة من خلال الترويج لاتفاقيات بين البلدان المغاربية للدفع بالعملة المحلية. ويعتبر نظام المقاصة نظاما واعدا حقا.

6. تستثمر البنوك المغاربية في الابتكارات التكنولوجية وتوفر اليوم إمكانات هائلة لاختبار مفاهيم جديدة والتحقق من فعاليتها على النطاق الواسع، مثل الدفع بواسطة الهاتف النقال الذي فرض نفسه بسرعة.

7. وختاما، شرعت البلدان المغاربية في اتباع نهج يتسق مع المعايير الدولية. كما تدور مقاربات المسؤولية الاجتماعية للشركات حول المسائل التالية:

- حقوق الإنسان.
- علاقات العمل وظروف العمل.
- البيئة.
- الممارسات العادلة، إلخ...

من وجهة النظر هذه، تهدف بنوك البلدان المغاربية إلى بناء علاقة دائمة ومأمونة مع زبائنها. فهي تقدم بشكل متزايد منتجات وخدمات شاملة سهلة المنال وملائمة وتراعي مصالح زبائنها.

الملحق الإحصائي

الجدول: نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنويا)

السنة	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
2008	2.36	2.667	5.923	1.08	4.238
2009	1.632	0.79-	4.244	1.042-	3.043
2010	3.634	5.021	3.816	4.774	3.511
2011	2.892	62.076-	5.246	4.704	1.917-
2012	3.375	123.14	3.01	5.795	3.998
2013	2.768	13.6-	4.535	6.09	2.876
2014	3.789	24-	2.669	5.58	2.971
2015	3.763	8.862-	4.536	1.4	1.195
2016	3.3	2.795-	1.126	2	1.263
2017	1.6	26.676	4.088	3.029	1.825
2018	2.1	7.838	2.95	3.6	2.505

المصدر: البنك الدولي

جدول: التضخم، معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي (٪ سنويًا)

(

السنة	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
2008	15.355	21.83	4.53	9.44	6.346
2009	11.19-	25.313-	0.147	1.121	3.033
2010	16.082	14.161	0.976	18.878	3.815
2011	18.241	18.251	0.691-	15.904	4.279
2012	7.481	8.982	0.369	0.988	4.896
2013	0.002-	6.668-	1.307	3.013	3.823
2014	0.29-	17.309-	0.378	9.156-	4.508
2015	6.513-	19.399-	2.219	4.866-	3.442
2016	1.511	2.558-	1.45	4.1	4.709
2017	4.429	14.42	0.788	3.756	5.705
2018	10.833	15.799	1.603	3.978	6.484

المصدر: البنك الدولي

الجدول: فروع البنوك التجارية (لكل 100،000 بالغ)

السنة	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
2008	5.212	10.671	14.119	4.118	14.33
2009	2.142	10.833	19.516	8.323	14.883
2010	5.032	11.165	20.739	4.145	16.379
2011	5.157	11.188	21.749	4.105	16.83
2012	5.2	11.454	22.777	4.59	17.377
2013	5.192	11.986	23.497	6.533	17.999
2014	5.188	12.002	23.95	6.777	19.08
2015	5.234	11.973	24.459	7.122	19.796
2016	5.234	11.942	24.665	8.307	20.457
2017	5.233	11.792	24.548	8.323	_

المصدر: البنك الدولي

جدول3: الائتمان المحلي للمصارف للقطاع الخاص (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(

السنة	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
2008	12.796	7.263	60.694	248.093	59.89
2009	16.266	10.785	62.247	257.181	62.247
2010	15.208	9.335	90.126	237.148	69.112
2011	13.716	19.686	94.262	217.269	76.495
2012	14.025	10.554	95.507	21.564	76.261
2013	16.498	15.802	90.538	23.496	76.957
2014	18.352	26.939	79.376	23.952	78.043
2015	21.712	37.655	86.346	26.946	79.346
2016	22.862	35.976	86.617	27.472	81.649
2017	24.773	23.032	62.236	28.793	86.236
2018	24.18	17.608	62.158	_	67.494

المصدر: البنك الدولي

المؤشرات الرئيسية للبنوك المغاربية في 2018 - بنك أوربيس 2019

	اسم الشركة بالأبجدية اللاتينية	رنز ISO للبلد	صافي الدخل المصرفي kUSD	مجموع الأصول kUSD	الأسهم الخاصة kUSD	نتيجة التمرين kUSD	نسبة الملاءة (%)
1.	ATTIJARIWAFA BANK	MA	933 339 2	841 308 53	399 276 5	114 704	9,90
2.	BANQUE CENTRALE2. POPULAIRE SA	MA	967 778 1	429 460 41	372 992 3	358 370	9,63
3.	BANQUE MAROCAINE DU COMMERCE EXTERIEUR	MA	919 389 1	224 897 30	448 492 2	630 293	8,07
4.	JUMHOURIA BANK	LY	242 260	780 907 27	217 233 1	181 77	4,42
5.	BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE	DZ	569 363 1	270 165 27	053 048 3	124 499	11,22
6.	CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION	MA	390 548	846 245 26	413 112 2	713 102-	8,05
7.	BANQUE NATIONALE D'ALGERIE	DZ	066 809	011 057 26	673 350 3	917 302	12,86
8.	LIBYAN FOREIGN BANK	LY	.n.d	087 183 20	285 017 5	.n.d	24,86
9.	CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE	DZ	085 651	181 093 19	528 170 2	447 346	11,37
10.	NATIONAL COMMERCIAL BANK SAL	LY	740 73	501 591 16	.n.d	740 73	.n.d
11.	BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL	DZ	202 511	130 728 11	468 100 1	761 58	9,38
12.	WAHDA BANK	LY	435 260	835 331 11	552 529	184 120	4,67
13.	CREDIT AGRICOLE DU MAROC	MA	105 415	397 216 11	981 800	938 64	7,14
14.	SOCIETE GENERALE MAROCAINE DE BANQUES	MA	574 497	112 721 10	844 210 1	872 119	11,29
15.	BANQUE MAROCAINE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE BMBMCI	MA	772 316	220 246 7	348 759	721 58	10,48
16.	CREDIT IMMOBILIER ET HOTELIER	MA	689 241	014 790 6	462 535	789 42	7,89
17.	BANK OF COMMERCE & DEVELOPMEN	LY	865 149	714 991 5	893 257	270 79	4,30
18.	AL BARID BANK	MA	371 174	040 890 5	130 212	577 15	3,60
19.	CREDIT DU MAROC	MA	767 240	558 843 5	002 541	096 62	9,26
20.	BANQUE INTERNATIONALE - ARABE DE TUNISIEBIAT	TN	812 338	241 514 5	818 596	624 98	10,82
21.	BANQUE DE L'HABITAT	TN	231 169	989 258 4	887 353	916 50	8,31
22.	BANQUE NATIONALE .AGRICOLE	TN	512 196	494 953 3	544 507	132 61	12,84
23.	SOCIETE TUNISIENNE DE IBANQUES	TN	199 170	817 553 3	654 327	141 26	9,22

24.	LA POSTE TUNISIENNE	TN	650 150	476 464 3	268 78	268 6-	2,26
25.	ATTIJARI BANK	TN	468 189	590 096 3	748 232	596 54	7,52
26.	AMEN BANK	TN	958 126	405 967 2	176 328	585 42	11,06
27.	BANQUE SAHELO-SAHARIENNE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE	LY	655 129	796 789 2	230 546	172	19,58
28.	!NORTH AFRICA BANK	LY	284 37	489 599 2	384 246	878 6	9,48
29.	GULF BANK ALGERIA	DZ	487 142	463 223 2	570 293	047 40	13,20
30.	ARAB TUNISIAN BANK	TN	690 84	383 165 2	282 198	575 3	9,16
31.	ALBARAKA OF ALGERIA	DZ	333 109	289 163 2	860 180	874 30	8,36
32.	FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL	MA	885 51	828 131 2	576 361	210 28	16,96
33.	BANQUE DE TUNISIE	TN	848 115	551 127 2	456 318	683 42	14,97
34.	UNION INTERNATIONALE DE BANQUES	TN	097 121	184 050 2	197 189	375 38	9,23
35.	FIRST GULF LIBYAN BANK	LY	072 33	347 580 1	048 263	205 19	16,65
36.	SOCIETE MAGHREBAIL SA	MA	636 44	210 318 1	901 92	479 10	7,05
37.	UNION BANCAIRE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE SA UBCI	TN	290 78	394 298 1	971 122	385 18	9,47
38.	AMAN BANK FOR COMMERCE & INVESTMEN	LY	780 120	856 126 1	540 99	957 8	8,83
39.	BANQUE MAURITANIENNE POUR LE COMMERCE INTERNATIONAL	MR	727 17	228 986	239 45	350 1	4,59
40.	HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE - ALGERIA	DZ	666 31	955 978	200 170	462 13	17,39
41.	CDG CAPITAL1. CDG	MA	890 32	116 956	297 124	821 6	13,00
42.	AL WAHA BANK	LY	034 18	357 826	510 75	689 1	9,14
43.	TUNISIE LEASING & FACTORING	TN	764 51	952 825	256 123	546 1	14,92
44.	ARAB BANKING CORPORATION - ALGERIA	DZ	441 38	668 796	897 159	170 15	20,07
45.	EQDOM	MA	401 55	173 753	089 157	673 13	20,86
46.	SOCIETE DE FINANCEMENT D'ACHATS A CREDIT - SOFAC 1 - SOFAC Credit CREDIT	MA	275 42	256 683	760 57	002 11	8,45
47.	ALBARAKA BANK TUNISIA	TN	123 24	718 661	258 53	410 1	8,05
48.	LIBYAN ISLAMIC BANK	LY	420 21	852 653	801 84	786 8	12,97
49.	CITIBANK MAGHREB SA	MA	211 37	062 638	987 108	153 16	17,08
50.	UNITED BANK FOR COMMERCE AND INVESTMENT	LY	790 23	784 598	038 78	919 4	13,03
51.	BANQUE TUNISO - KOWEITIENNE	TN	170 28	547 587	473 55	622-	9,44
52.	TUNIS INTERNATIONAL BANK	TN	581 21	635 586	761 127	489 12	21,78
53.	QATAR NATIONAL BANK TUNISIA	TN	546 16	452 564	768 66	160-	11,83

54.	BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE	TN	466 13	440 467	369 26	170 2	5,64
55.	BANQUE DE TUNISIE ET DES EMIRATS SA	TN	710 18	462 402	679 66	492 1	16,57
56.	BANQUE NATIONALE DE MAURITANIE	MR	110 9	874 398	628 48	109 1	12,19
57.	BANQUE DU MAGHREB ARABE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE	DZ	931 9	575 322	537 90	656 7	28,07
58.	ARAB BANKING CORPORATION - TUNISIE	TN	495 8	701 312	803 25	713	8,25
59.	ALUBAF INTERNATIONAL BANK	TN	791 10	192 309	707 106	609 3	34,51
60.	TUNISIAN SAUDI BANK	TN	768 21	483 288	036 47	97	16,31
61.	HANNIBAL LEASE	TN	699 8	464 282	317 25	702 1	8,96
62.	BANQUE TUNISO-LIBYENNE	TN	430 9	192 278	515 30	837 4-	10,97
63.	FONDATION ATTAWFIQ MICRO-FINANCATTAWIQ	MA	545 46	992 275	036 115	307 4	41,68
64.	CAISSE DE PRETS ET DE SOUTIEN DES COLLECTIVITES LOCALES	TN	885 9	415 269	029 133	109 9	49,38
65.	NURAN BANK	LY	374 10	569 259	710 72	337 1	28,01
66.	ARAB TUNISIAN LEASE	TN	571 10	319 234	016 28	179 3	11,96
67.	ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK1. ASSARAY	LY	964 7	285 209	105 14	074 2	6,74
68.	ENDA TAMWEEL	TN	846 31	010 202	352 30	487 4	15,03
69.	ATTIJARI BANK MAURITANIE	MR	712 15	322 199	507 27	407 5	13,80
70.	ATTIJARI LEASING	TN	348 6	023 198	406 17	944 1	8,79
71.	COMPAGNIE INTERNATIONALE DE LEASING	TN	328 9	321 194	611 27	120 4	14,21
72.	CITIBANK NA	TN	973 13	773 187	595 14	635 6	7,77
73.	AXA CREDIT	MA	572 10	849 167	389 9	240 7-	5,59
74.	TASLIF S.A	MA	147 12	159 160	537 37	571 3	23,44
75.	BANQUE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE	MR	514 8	598 147	167 28	331 1	19,08
76.	GENERALE DE BANQUE DE MAURITANIE POUR L'INVESTISSEMENT ET LE COMMERCE	MR	451 6	585 140	218 50	620	35,72
77.	BANQUE AL AMANA SA	MR	283 10	832 139	861 28	484 1	20,64
78.	BANQUE MAURITANIENNE DE L'INVESTISSEMENT (BMI)	MR	110 5	633 135	958 27	447	20,61
79.	BANQUE AL WAVA MAURITANIENNE ISLAMIQUE	MR	112 9	012 132	531 36	021 3	27,67
80.	MODERN LEASING	TN	271 3	465 127	762 12	108 1-	10,01
81.	MAGHREB LEASING ALGERIE	DZ	143 14	293 125	704 46	220 5	37,28
82.	BEST LEASE	TN	535 10	325 104	759 24	220 2	23,73
83.	NOUVELLE BANQUE DE MAURITANIE	MR	343 6	827 80	248 17	865	21,34

84.	**ORABANK MAURITANIE BANQUE POUR LE COMMERCE ET L'INVESTISSEMENT EN MAURITANIE**	MR	013 4	212 71	466 15	978 4-	21,72
85.	**CENTRE MONETIQUE INTERBANCAIRE**	MA	815 24	197 68	685 16	592 3	24,47
86.	**ARAB INTERNATIONAL LEASE**	TN	232 3	009 62	253 9	553	14,92
87.	**UNIFACTOR**	TN	108 4	018 58	481 10	566 1	18,07
88.	**TUNISIE FACTORING**	TN	981 3	559 55	196 9	358	16,55
89.	**CHINGUITTY BANK**	MR	003 3	034 44	493 18	310	42,00
90.	**LA BANQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE**	MR	273 3	068 40	033 10	369 2-	25,04
91.	**BANQUE DES FINANCEMENTS ISLAMIQUES**	MR	12	789 17	622 16	208-	93,44
			500 310 15	**000 321 435**	**000 9841 42**	**000 935 3**	**16**

ملخص

تم التركيز في هذا التقرير على سبعة محاور رئيسية لتعزيز الدور الذي تلعبه البنوك المغاربية قصد ابراز المنطقة.

مع متوسط نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في المغرب العربي بحوالي 3.8٪ في عام 2018، تشارك الجهات المصرفية المغاربية الفاعلة بلا هوادة في ديناميكية التنمية الإقليمية من خلال مساهمتها القوية في الابتكار والدعم والمشورة.

وقد أصبح نموذج المصارف المغاربية يولي أكثر انتباهاً اليوم لمعايير الأمن والامتثال وذلل لضمان إدراجها على نطاق عالمي. ويعد القطاع المصرفي والاندماج المالي والتكامل الإقليمي والتكنولوجيات الجديدة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من اهم الموضوعات التي تدرجها البنوك المغاربية في خطط عملها